



## نور الدين محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

بمقتضى الفقرة (١) المادة ٩٤ من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٢١ ،

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الآتي وتأمراً بإصداره وبوضعه موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده :

قانون رقم (٢١) لسنة ١٩٦١

### قانون الغرف التجارية والصناعية المؤقت المعدل

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الغرف التجارية والصناعية المعدل لسنة ١٩٦١) ويقرأ مع القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تُلغى المادة (٢) من القانون الأصلي ويستأض عنها بما يلي :

المادة ٢ - تؤسس غرفة تجارية واحدة في كل من العاصمة ومراكز الألوية والأفضية بقرار يصدره وزير الاقتصاد الوطني يحدد فيه مركز الغرفة وعدد أعضاء مجلس إدارتها بما فيهم الرئيس على أن لا يقل العدد عن (٦) ولا يتجاوز اثني عشر وذلك بناء على طلب ما لا يقل عن ثلاثين شخصاً من أرباب التجارة في المكان الذي ستشأ فيه الغرفة .

وتؤسس غرفة صناعية واحدة في كل من العاصمة ومراكز الألوية بقرار يصدره وزير الاقتصاد ويحدد فيه مركز الغرفة وعدد أعضاء مجلس إدارتها بما فيهم الرئيس على أن لا يقل العدد عن (٦) ولا يتجاوز اثني عشر وذلك بناء على طلب ما لا يقل عن عشرين مؤسسة صناعية تعمل في اللواء الذي ستشأ فيه الغرفة بشرط أن تضم كل مؤسسة من هذه المؤسسات ما لا يقل عن عشرين موظفاً وعاملاً يعملون فيها بصورة دائمة .

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي بإضافة عبارة ( والغرف الصناعية كل ضمن اختصاصها ) بعد عبارة ( تعمل الغرف التجارية ) التي وردت فيها .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة كلمة ( والغرف ) بين كلمتي ( التجارية الصناعية ) الواردتين فيها .

المادة ٥ - تُلغى المادة (٦) من القانون الأصلي ويستأض عنها بما يلي :

المادة ٦ - وظائف الغرف التجارية والغرف الصناعية كل ضمن اختصاصها هي جمع المعلومات والإحصاءات التجارية والصناعية وتبويبها ونشرها وإمداد الوسط التجاري والصناعي والدوائر ذات الاختصاص بها ، كما تقدم للدوائر ذات العلاقة والمؤسسات العامة البيانات والمقترحات المتعلقة بالقوانين

والأنظمة المقررة التي لها صفة اقتصادية وفي كل ما يؤدي الى تقدم الاعمال التجارية والصناعية وازدهارها في البلاد وتصادق الغرف التجارية أو الصناعية كل ضمن اختصاصها على شهادات منشأ السلع والمنتجات الصناعية والزراعية ومصدرها وأسعارها وجنسية مصدرها .

وتسمي الغرف التجارية أو الصناعية حسب اللزوم ، الخبراء لمعاية السلع والبضائع والبضائع وبيان أصنافها وأوزانها وتقدير أثمانها وتمنح الشهادات عندما يطلب إليها ذلك كما تصدق على توقيع الخبراء وتحدد مقدرة الكفلاء المالية وتمنح الشهادات للأعضاء المسجلين عند اللزوم ، وتصدق على سجلات الأعضاء المنتسبين إليها وتمنح المؤتمرات الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها وتحدد الغرف التجاري المالوف والاصطلاحات المحلية ذات الصلة الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها القضاء أساساً في أحكامه وكذلك تعمل على فض المنازعات والخلافات التي قد تقع بين أعضائها المسجلين وغيرهم بطريق التحكيم مباشرة أو بواسطة لجان خاصة تؤلف لهذه الغاية .

المادة ٦ - ١ - يلغى القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٣ .

٢ - يلغى كل قانون أو نظام تتعارض أحكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٧ - رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٦١/٥/٢٢

أحمد بن محمد طلال

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

وزير الاقتصاد الوطني

وفيق الحسيني

## نور الدين محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٢١ ،

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٦١

### نظام مراقبة وتنظيم الاسواق العامة

#### والحرف والصناعات داخل منطقة أمانة العاصمة

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مراقبة وتنظيم الاسواق العامة والحرف والصناعات والمحلات والاعمال المعلقة للراحة العامة والمضرة بالصحة داخل منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



المادة ٢ - يكون للعبارات والكلمات التالية الواردة في هذا النظام العماني المخصصة لها ، إلا إذا دللت القرينة على غير ذلك

أ - تعني ( الاسواق العامة ) الاسواق التي انشئت ( قبل العمل بهذا النظام ) أو ستنشئ ، بقصد بيع السلع والبضائع والمواد فيها .

ب - وتعني ( الحرف والصناعات ) الحرف والصناعات المذكورة في الجدول الملحق بقانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ وما أضيف أو سيضاف إليها من قبل وزير الصحة من حرف وصناعات بمقتضى السلطة المخولة إليه في المادة ( ٧ ) من ذلك القانون باستثناء ما ورد منها في الفقرة ( ٢ ) من المادة ١٤ من حرف وصناعات .

ج - تعني عبارة ( الصناعات أو الأعمال المضرة بالصحة ) الصناعات المنصوص عليها في الفقرة ٢ من المادة ١٤ من قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ .

د - وتعني عبارة ( الأعمال المقلقة للراحة ) كل عمل أو عمل يسبب انقطاعاً لراحة الجمهور العام أو ازعاجاً له بأية صورة كانت .

هـ - تشمل كلمة ( شخص ) الأشخاص والشركات .

و - وتعني كلمة ( مجلس ) مجلس أمانة العاصمة .

المادة ٣ - يعين المجلس بقرار من الاسواق العامة ومواقعها داخل منطقته وله بالوقت نفسه تعيين أنواع البضائع والسلع والمواد الأخرى التي تعرض للبيع في أي سوق من هذه الاسواق .

المادة ٤ - يعين المجلس بقرار من الاحياء والأمكنة ومواقعها داخل منطقته وله أن يعين أنواع الحرف والصناعة والأعمال المضرة والمقلقة الأخرى التي يمكن القيام بها أو تعاطيها في أي منها .

المادة ٥ - تخضع هذه الاسواق والاحياء لمراقبة المجلس وتنظيمه وتنفيذاً لهذه الغاية للمجلس حق تسمية الاسواق العامة والاحياء أو ترقيتها وإعادة هذه التسمية والترقيم حسب الظروف التي يراها .

المادة ٦ - تنفيذاً لأغراض هذا النظام لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أية بضاعة أو سلعة أو أية مادة أو يتعاطى حرفة أو صناعة أو أي عمل مضر بالصحة أو مقلق للراحة العامة إلا في الاسواق أو الاحياء المخصصة لها .

المادة ٧ - يشترط فيمن يبيع أو يعرض للبيع بضاعة أو سلعة أو أية مادة أخرى أو يتعاطى أية حرفة أو صناعة أو يدبر أي عمل مضر بالصحة أو مقلق للراحة العامة أن يحمل ترخيصاً من السلطات المختصة بمقتضى حكم هذا النظام المنصوص عليها في قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ وأن يكون قد دفع الرسوم المتوجبة دفعها للحصول على هذا الترخيص .

المادة ٨ - على كل شخص يحمل رخصة بمقتضى المادة السابقة أن يتقيد بجميع الشروط والتعليمات الصحية التي تصدرها دائرة صحة الأمانة .

المادة ٩ - على حامل الرخصة أن يضع الرخصة في محل بارز من مكان العمل وعلى أن يطلع الطبيب أو الموظف المأمور بالتحقيق عليها عند الطلب وأن يسأل الطبيب أو ذلك الموظف القيام بإجابهاته .

المادة ١٠ - أ - على أصحاب المحلات والحرف والصناعات والأعمال الأخرى من أشخاص وشركات الذين يتعاطون أعمالهم قبل العمل بهذا النظام الذين يريدون الاستمرار أو الاشتغال في أعمالهم أو لم تكن محلاتهم أو أمكنة حرفهم وصناعاتهم في الاسواق أو الاحياء التي خصصت وعينت تعاطي مهنة أو حرفة كل منهم على كل واحد منهم أن يبلغ الأمانة خلال شهر من تاريخ العمل بهذا النظام عن اسمه وهويته ومحل اقامته ومهنته ونوع المواد التي يتعاطى فيها والحرفة والصناعة التي يتعاطاها والشارع والحلي أو المكان الذي يعمل به .

ب - على الأمانة إذا رأت أن الأشخاص أو الشركات المذكورة في الفقرة ( أ ) يجب أن يتقل كلهم أو بعضهم أعمالهم إلى الاسواق أو الاحياء المخصصة لمهنة أو حرفة أو صناعة كل واحد منهم : أن تبلغهم وجوب القيام بذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تبليغهم بالانذار ، وعلى هؤلاء أن يقوموا بتنفيذ ما أُنذروا به خلال المدة المذكورة .

المادة ١١ - يجوز للمجلس في ظروف استثنائية أو في حالة وجود ضرورة قصوى يقدرها أن يسمح بقرار من تعاطي البيع أو القيام بأعمال الحرف والصناعة مؤقتاً خارج الاسواق والاحياء المعنية خلافاً لما ورد بالمادة ( ٦ ) وله أن يلغي هذا القرار في حالة زوال هذه الأسباب .

المادة ١٢ - للمجلس مراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة العامة والمضرة بالصحة وله بقرار من حظر قيام مثل هذه المحلات أو تعاطي مثل هذه الأعمال في شوارع أو احياء معينة ، وله انذار مشغلي تلك المحلات والقائمين بتلك الأعمال لازالة الأمور المشكو منها خلال مدة معينة .

المادة ١٣ - لطبيب الأمانة أو أي مفتش من مفتشيها مفوض من قبل المجلس حق دخول أي مكان من الاسواق العامة والاحياء المخصصة لعمل اصحاب الحرف والصناعات للثبوت من عدم أي عمل يعتبر مخالفاً لأحكام هذا النظام .

المادة ١٤ - كل مخالفة ترتكب خلافاً لأي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب عليها مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير أردنية وفي حالة التكرار أو الاستمرار يعاقب بغلق محله وهذا لا يعني المخالف مما يفرضه عليه قانون الحرف والصناعات رقم ١٦ لسنة ١٩٥٣ من عقوبات .

المادة ١٥ - تنفذ قرارات اغلاق المحل بمعركة سلطات الأمن العام .

١٩٦١/٥/٢٢

الحسين بن سالم

وزير الخارجية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
موسى ناصر	فلاح المدادحة	قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم بالوكالة بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالوكالة وصلي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوسي
وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي بلطوح الطاهر	وزير الاقتصاد الوطني يعقوب معمر	وزير العدلية محمد علي الجعبري
	( ٠٠٠ )	

## نموذج السيرة الذاتية للموظف العام

بمقتضى المادة (١٥) من قانون تنظيم شؤون المياه رقم ٥١ لسنة ١٩٥٩ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٣١ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام مراقبة المياه الجوفية المعدل

رقم (٣٤) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة ١٥ من قانون تنظيم شؤون المياه رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مراقبة المياه الجوفية المعدل لسنة ١٩٦١ ) ويقرأ مع النظام رقم ١٤ لسنة ١٩٦١ للنشر إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثامنة من النظام الأصلي بإضافة العبارة التالية إليها :

« في الحالات التي يرى فيها المدير أن حفر الآبار أو إجراء تغيير فيها أو استخراج المياه منها لا يحدث ضرراً للمجاورين أو لمصادر المياه الجوفية يجوز للمدير أن يصدر الرخص المذكورة في المادتين (٥ و ٦) من هذا النظام دون التقيد بالاجراءات المذكورة أعلاه حول تبليغ المجاورين والاعلان عن الطلبات ونشرها .

١٩٦١/٦/١

### أحكام النظام

وزير الخارجية موسى ناصر	وزير الداخلية فلاح المداحه	رئيس الوزراء قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم بالوكالة بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالوكالة وصلي ميرزا	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المالية هاشم الجبوري
وزير الزراعة والأنهاء والتمجير علي منصور الطاهر	وزير الأشغال العامة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يحيى منصور	وزير المدنية محمد علي الجبوري

## نموذج السيرة الذاتية للموظف العام

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٥/٣١ ،  
نأمر بوضع النظام الآتي :

### نظام تعرفه المياه في منطقة بلدية أربد

رقم (٣٥) لسنة ١٩٦١

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تعرفه المياه في منطقة بلدية أربد لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تباع نسخة الانموذج الخاص بطلب الاشتراك بالمياه بـ ( ٢٠ ) فلساً ونسخة عقد الاشتراك بـ ( ٣٠ ) فلساً .

المادة ٣ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء نفقات تأسيس قدرها دينار واحد يدفع لصندوق البلدية .

المادة ٤ - يستوفى من طالب الاشتراك بالماء سلفة قدرها ديناران تقيد امامة باسم المشترك حتى نهاية مدة اشتراكه وتحسم منها أية ذمة على المشترك من اثمان المياه ويرد الباقي أو يطالب بالزيادة وفق الفقرة ( ١ ) من المادة ( ٥٣ ) من قانون البلديات رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٥ إذا كان المبلغ المطلوب منه يزيد على تأميناته .

المادة ٥ - يدفع المشترك ديناراً واحداً للبلدية لقاء اصال المياه ليته فيما إذا قطعت عنه المياه لمخالفته للشؤون الصحية ، وأما ما يتعلق بالامور الأخرى فيستوفى منه ( ٥٠٠ ) فلس فقط .

المادة ٦ - تستوفى اثمان المياه عن مقطوعة المشتركين من الماء بموجب التعرفة التالية :

أ - يستوفى ستون فلساً عن كل متر مكعب من الماء يبدأ من ١ - ٥٠ متراً مكعباً في الدورة الواحدة .

ب - يستوفى مائة فلس عن كل متر مكعب يزيد على خمسين ( ٥٠ ) متراً مكعباً مهما بلغت الكمية .

ج - يستوفى ستون فلساً عن كل متر مكعب من الماء المورد لمسكر الجيش العربي ولخيم اللاجئين مهما بلغت الكمية .

د - يستوفى ثمن الماء الذي يستهلك في المدارس والمؤسسات الخيرية والمستشفيات بقص ( ٥٠ ٪ ) عن الاسعار الواردة في هذه المادة .

هـ - يعتبر الحد الأدنى للاستهلاك عشرة امتار مكعبة لكل مشترك خلال كل دورة .

و - تعتبر مدة الدورة اربعة أشهر .

ز - تشمل هذه التعرفة كل مشترك ولا يستثنى منها إلا اماكن العبادة والمقابر حيث تعتبر مغفأة من ثمن الماء الذي يستهلك فيها .



المادة ٧ - إذا طرأ على عداد أي مشترك عطل أو خراب جملته غير صالح للعمل فالبلدية الحق بقطع الماء عنه حتى يتم المشترك بإصلاحه لدى أي كان من الاخصائيين أو بحضر عداداً جديداً ان لم يكن بالامكان اصلاح العداد القديم وذلك بعد تقديم تقريراً بذلك من قبل لجنة فنية تتولى الكشف على العداد . على ان تستوفي البلدية رسم إعادة تركيب العداد مبلغاً قدره خمسمائة فلس يعتبر ايراداً لصندوق البلدية .

المادة ٨ - للبلدية الحق بقطع الماء عن المشترك لأي سبب من الأسباب التالية :

أ - إذا لم يدفع ثمن الماء المتحقق عليه في وقت الاستحقاق .

ب - لمخالفته للشؤون الصحية .

ج - في حالة تعطيل عداد الماء .

د - إذا قصر المشترك في دفع التعويضات أو التضمنات أو أي مبلغ آخر يستحق عليه للبلدية .

المادة ٩ - لرئيس البلدية أو أي لجنة يعتمدها المجلس البلدي حق تقدير الكمية المستهلكة من الماء عن المدة التي يظهر ان عطلاً قد طرأ فيها على العداد وسبب عدم تسجيل كمية الماء المستهلكة أو أدنى إلى تسجيل كمية أكثر عما يتظر ان يستهلكها المشترك في بحر تلك المدة ويبقى التقدير أما نسبة المدة المماثلة فيما إذا كان المستهلك مشتركاً قديماً أو تقديراً إذا كان مشتركاً جديداً وليس له استهلاكات قديمة ويبقى التقدير الأخير على عدد الغرف وملحقات المشترك وطبيعة العمل الذي يجري فيه ويكتسب هذا التقدير شكله القطعي بالصورة التي يقررها المجلس البلدي وفي حالة نشوب خلاف على التقدير الذي قام به المجلس يحال الأمر إلى متصرف اللواء للفصل فيه .

المادة ١٠ - يأنى نظام تعرفة المياه في اربد الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩ المنشور في العدد ( ١٠٠٦ ) من الجريدة الرسمية لسنة ١٩٥٠ وجميع التعديلات والأنظمة الصادرة بمقتضاه وأي نظام يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٦١/٦/٣

أحمد بن طلال

وزير الخارجية موسى ناضر	وزير الداخلية فلاح المداوذة	رئيس الوزراء قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم بالوكالة بهجت التلهوني
وزير المواصلات والشؤون الاجتماعية ووزير الدفاع بالوكالة وصفي مرزا	وزير الصحة جميل التوتوني	وزير المالية هاشم الجبوسي
وزير الزراعة والانشاء والتعمير ( . . . )	وزير الاشغال العامة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يعقوب معمر	وزير المدنية محمد علي الجعبري

نور الدين الفلق سكرتير الملكة للفردوسية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٥ .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦١/٦/٤ .

أمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٦١

## نظام مشروع الكهرباء لبلدية قلقيلية

صادر بمقتضى المادة ( ٤١ ) من قانون البلديات رقم ( ٣٩ ) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مشروع الكهرباء لبلدية قلقيلية لسنة ١٩٦١ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

تعني كلمة ( بلدية ) بلدية قلقيلية .

وتعني كلمة ( المجلس ) مجلس بلدية قلقيلية .

وتعني كلمة ( العداد ) الجهاز الذي يركب لقياس وضبط كمية التيار الكهربائي الذي يستهلكه المشترك .

وتعني كلمة ( المشترك ) أي شخص مسجل لدى المجلس كمشارك لاختذ التيار الكهربائي وفقاً لأحكام هذا النظام .

وتعني كلمة ( التأمين ) المبلغ الذي يقرره المجلس ويدفعه المشترك مقدماً لضمان دفع رسوم الكهرباء .

المادة ٣ - يتولى المجلس البلدي إدارة مشروع الكهرباء وتوليد وتوزيع القوة الكهربائية في مدينة قلقيلية وضواحيها .

المادة ٤ - يترتب على طالب الاشتراك بالكهرباء حالما يقبل طلبه ان يوقع على العقد المنظم من المجلس والمتضمن للشروط الموضوعة لتوريد الكهرباء اليه وان يدفع جميع الرسوم والنفقات المتعلقة بذلك العقد لكي يسجل كمشارك .

المادة ٥ - يتولى المشترك على نفقته :

أ - إقامة الاجهزة الخصوصية في عله وتركيبها وصيانتها في حالة جيدة وفق الشروط التي تعيها البلدية .

ب - تقديم جميع ما يلزم من ادوات لربط اجهزته الخصوصية بخطوط البلدية وبحسب ما يقرره المجلس .

المادة ٦ - أ - تقوم البلدية بربط أجهزة المشترك بخطوط البلدية على نفقة المشترك وعندئذ تصبح جميع أدوات وإسلاك وأعمدة هذا الربط خارج العداد ملكاً للبلدية تتصرف بها كيفما شئت ولا يحق للمشارك مطالبة البلدية بأي شيء نتيجة ذلك .

ب - في حالة قيام البلدية بإجراء أية تمديدات على حسابها أو على حساب المشترك فإنه يحق للبلدية إجراء تلك التمديدات وتركيب الأعمدة والروايا والفناجين اللازمة لذلك على المقارنات والأراضي بقصد المصلحة العامة شريطة أن لا تتعارض تلك التمديدات مع الانشاءات المقامة أو التي تقام دون أن يكون للمالكين الحق بالمطالبة بموئض أو المعارضة في ذلك .

ج - إذا تعارضت أسلاك موصلة للتيار الكهربائي إلى المشترك مع عقار أو أرض شخص آخر مجاور فإن المشترك ملزم بتغيير هذه الأسلاك ونقلها إلى جهة أخرى وتقديم جميع ما يلزم من أعمدة وإسلاك على نفقته الخاصة .

المادة ٧ - لا يحق للمشارك نقل الاشتراك إلى أي محل آخر غير المحل الذي تم التعاقد عليه ولا يحق له توسيع الاشتراك بحيث يشمل أي ملك مجاور .

المادة ٨ - لا يجوز تغير بلدية قفيلية توليد وتوزيع الكهرباء ضمن حدود بلدية قفيلية .

المادة ٩ - إذا عجزت البلدية عن تزويد محل ما بالكهرباء يسمح لطلاب الاشتراك بأن يولد الكهرباء لمنفعتهم الخاصة بموجب الشروط التالية :

أ - أن لا يقيم أي مولد قبل الحصول على موافقة المجلس البلدي والشروط التي يراها المجلس .

ب - أن لا يروود غيره بالتيار الكهربائي على أي وجه كان .

ج - أن يتعهد بإزالة المولد عندما يتلقى إشعاراً من المجلس بأن القوة الكهربائية أصبحت متوفرة لدى البلدية وبالمستطاع تزويد محله بها بمقتضى أحكام هذا النظام أو لأية أسباب أخرى معقولة يراها المجلس ضرورية وإذا تقاضى عن تنفيذ طلب المجلس خلال المدة الضرورية فللمجلس الحق بإزالته على نفقة صاحبه وتحمل النفقات بالكيفية التي تحصل بها أموال البلدية .

المادة ١٠ - يعين المجلس في قرار يتخذه تمرقة الكهرباء ومبلغ التأمين ورسوم الاشتراك وغير ذلك من النفقات ويجوز له تغيير هذه التمرقة والرسوم والمبالغ وتعديلها من وقت إلى آخر .

المادة ١١ - يجوز للمجلس البلدي أن يعفى رسوم الكهرباء أضعاف كليا أو جزئياً ما يختاره من أماكن العبادة والمؤسسات الخيرية

المادة ١٢ - أ - تعين كمية الكهرباء التي يستهلكها المشترك بواسطة العداد الذي يركبه بموافقة البلدية وبحساب الكيلوات .

ب - إذا اقتنع المجلس بأن في عداد الكهرباء خلافاً أو بانهكسور أو معطوب أو أنه لا يسجل الكميات الصحيحة للكهرباء المستهلكة أو إذا قطع التيار الكهربائي بسبب وقوع عيب في العداد فإن المبالغ المستحقة عن استهلاك الكهرباء على المشترك تقدر وفق ما يراه المجلس ويكون قراره بهذا الشأن قطعياً وناظراً .

ج - يصدر المجلس خلال فترات لا تقل عن شهر قائمة بالحساب تبين المبلغ المستحق على المشترك عن استهلاك الكهرباء في محله بموجب قيد العداد أو عملاً بالفقره ( ب ) من هذه المادة ويجب على المشترك أن يسد المبلغ المستحق عليه خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

د - يحق للبلدية تركيب عدادات مراقبة للمشاركين من وقت لآخر ويعتبر تسجيل تلك العدادات صحيحاً وقطعياً .

هـ - تحصل المبالغ التي تستحق بموجب هذا النظام كما تحصل ضرائب البلدية .

المادة ١٣ - يجوز لأي موظف مفوض من المجلس أن يدخل أي عقار لفحص أجهزة الكهرباء أو لقطع التيار الكهربائي أو أعادته أو لقراءة العداد وذلك في أي وقت بين الساعة الثامنة صباحاً والساعة الخامسة مساءً وكل شخص يعترض أو يعيق الموظف عن القيام بواجبه يعتبر أنه ارتكب مخالفة لهذا النظام .

المادة ١٤ - يحق للمجلس أو لرئيسه أن يأمر بقطع التيار الكهربائي عن محل المشترك في الأحوال التالية :

أ - إذا تأخر المشترك عن دفع رسم الكهرباء المستحق عليه لمدة أسبوعين من تاريخ تبليغه قائمة الحساب .

ب - إذا أجرى أي تغيير في جهاز الإضاءة بدون أن يحصل على موافقة المجلس .

ج - إذا عارض موظف البلدية المختص في تأدية واجباته .

د - إذا تأخر أو امتنع عن تطبيق أية مادة من مواد عقد الاشتراك .

هـ - إذا تبين لموظف البلدية المختص أن أي تغيير أو عيب قد وقع بعداد الكهرباء أو أجهزة الكهرباء الأخرى .

المادة ١٥ - البلدية غير مسؤولة بأي وجه من الوجوه عن أي ضرر أو خسارة أو إزعاج قد ينشأ أو يتسبب للأشخاص أو الأموال أو الأملاك أو المقتنيات مهما كان نوعها عن توريد الكهرباء أو استعمالها أو من جراء انقطاع أو توقف التيار الكهربائي في الخطوط أو الآلات أو لأي سبب آخر .

المادة ١٦ - أن كل قائمة حساب أو مذكرة طلب أو إشعار أو إخطار أو أي مستند من المستندات التي يقتضي هذا النظام بوجود تبليغها للمشارك يعتبر أنه قد بلغ إليه تبليغاً كافياً إذا أرسل بالبريد العادي أو سلم إلى المحل الذي يتعاطى فيه أو إلى محل إقامته أو الصق على باب محل العمل أو السكن .

المادة ١٧ - أ - كل من يخالف أي حكم من أحكام هذا النظام يعاقب لدى أدائه بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير عن كل مخالفة يرتكبها وغرامة إضافية قدرها ديناران عن كل يوم تستمر فيه المخالفة .

ب - كل من أخذ كهرباء من مشروع البلدية بصورة غير مشروعة وبقصد السرقة يعاقب وفقاً لقانون العقوبات أو أي قانون آخر يقوم مقامه .

١٩٦١/٦/٥

### أعضاء المجلس

رئيس الوزراء بهجت التلهوني	قاضي القضاة وزير التربية والتعليم محمد الأمين الشنقيطي	وزير الداخلية فلاح المداخلة	وزير الخارجية (٠٠٠)
وزير المالية هاشم الجبوسي	وزير الصحة جميل التوتونجي	وزير المواصلات والمسؤولون الاجتماعية وزير الدفاع بالوكالة وصلي ميرزا	وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الظاهر
وزير المالية هاشم الجبوسي	وزير الاشغال العامة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يعقوب معمر	وزير الزراعة والانشاء والتعمير علي نصوح الظاهر	

هذا من الأصول



صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١١٤٣) تاريخ ١٩٦١/٥/١٠ المتضمن الموافقة على اتفاق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة الدنمركية بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما وإلى ما ورائهما وتقويض معالي وزير المواصلات / الطيران المدني بتوقيعه بالنيابة عن الحكومة بشكله التالي :

## اتفاق

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة الدنمركية

بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما وإلى ما ورائهما

بما أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة الدنمركية المشار إليهما فيما بعد بعبارة ( الطرفين المتعاقدين ) طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي واتفاقية المرور ( الترانزيت ) الجوي للموقعين بشيكاغو في السابع من شهر كانون أول سنة ١٩٤٤ ، ورغبة منهما في عقد اتفاق جوي يهدف إلى ترقية المواصلات الجوية من وإلى وغير بلديهما فقد اتفقا على ما يلي :

### المادة الاولى

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر حقوق النقل الجوي المذكورة في هذا الاتفاق بغية استثمار خدمات جوية دولية منتظمة على الطرق الواردة في ملحق هذا الاتفاق المشار إليهما فيما بعد بعبارة ( الخدمات الجوية المعنية ) على الطرق المحددة والمشار إليها فيما بعد بعبارة ( الخطوط الجوية المحددة ) وتمتلك المؤسسات المعنية من قبل كل من الطرفين المتعاقدين لدى استثمارها الخدمات الجوية المعنية على الخطوط الجوية المحددة بالحقوق الآتية :

أ - حق المرور عبر اجواء الطرف المتعاقد الآخر دون الهبوط .

ب - حق الهبوط لغايات غير تجارية .

ج - حق الهبوط في المطارات المخصصة للنقل الدولي لدى الطرف المتعاقد الآخر لغايات انزال ونقل الركاب والبضائع والبريد .

### المادة الثانية

١ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين تعيين مؤسسة أو أكثر لاستثمار الخدمات الجوية المعنية على الخطوط الجوية المحددة وذلك بموجب اشعار خطي يوجه للطرف المتعاقد الآخر .

٢ - على الطرف المتعاقد لدى استلامه هذا الاشعار الخطي اصدار الترخيص اللازم للمؤسسة أو المؤسسات المعنية دون تأخير ، وذلك مع مراعاة أحكام الفقرات ( ٣ ) و ( ٤ ) من هذه المادة .

٣ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بأن يطلب من مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف الآخر اثبات أهليتها لتنفيذ الالتزامات التي تتطلبها القوانين والأنظمة الواردة نصها في اتفاقية الطيران المدني الدولي المقبولة في شيكاغو .

٤ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الموافقة على تعيين الطرف المتعاقد الآخر لمؤسسة نقل جوي ، وكذلك وقف أو إلغاء الحقوق المبينة في الفقرة الثانية من هذه المادة لمؤسسة نقل جوي معينة أو فرض ما يراه ضرورياً من القيود للتمتع بالحقوق الواردة في المادة ( ١ ) من هذه الاتفاقية لدى اقتناعه بأن جزءاً هاماً من ملكية أو إدارة هذه المؤسسة أو المؤسسات ليست في يد الطرف المتعاقد الآخر أو يد رعاياه .

٥ - لدى تعيين مؤسسة جوية والترخيص لها يمكنها المباشرة في استثمار الخدمات الجوية المعنية ، شريطة أن تكون التمرة الوارد ذكرها في المادة ( ٧ ) من هذه الاتفاقية بآلية المفعول على ذلك الخط .

### المادة الثالثة

١ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق نقض أو وقف التمتع بحقوق النقل الواردة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية أو فرض شروط معينة حسب ما تقتضيه الظروف إذا :

أ - لدى اقتناعها بأن ملكية المؤسسة أو جزء هام منها أو ادارتها ليست بيد الطرف المتعاقد الآخر أو يد رعاياه .

ب - في حالة مخالفة المؤسسة للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الآخر .

ج - في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقاً لهذا الاتفاق .

٢ - على أي حال لا يتخذ أي من الطرفين المتعاقدين هذا الاجراء بمفرده قبل مشاوره الطرف الآخر إن لم يكن المنع والتوقيف ضرورياً لتفادي تكرار خرق الأنظمة .

### المادة الرابعة

١ - تعفى طائرات مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين التي تؤمن الخدمات الدولية ، وكذلك قطع الغيار والمعدات والوقود والشحومات والزيوت والمحروقات ( الطعام والشراب والدخان ) التي تكون على متن الطائرة من الرسوم والضرائب شريطة ابقاء هذه المواد على متن الطائرة لحين اعادة تصديرها .

تعفى أيضاً من الرسوم والضرائب باستثناء أجور الخدمات المؤداة شريطة خضوعها للقوانين والأنظمة لدى أي من الطرفين المتعاقدين للمواد التالية :

أ - مؤن الطائرة التي تحمل على متنها من اراضي طرف متعاقد ضمن الحدود المعنية من قبل ذلك الطرف من اجل استهلاكها داخل الطائرة لدى قيامها بالخدمات الجوية المعنية .

ب - قطع الغيار والمعدات العادية للطائرة التي تدخل اراضي احد الطرفين المتعاقدين من اجل صيانة أو اصلاح الطائرة التي تسييرها المؤسسة أو المؤسسات الجوية المعنية من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لتأمين الخدمات الدولية .

ج - الوقود والزيوت المخصصة لطائرة مؤسسة نقل جوي معينة من قبل أي من الطرفين المتعاقدين لتأمين الخدمات الدولية ، حتى ولو كانت هذه المواد تستهلك اثناء الطيران فوق اراضي أي من الطرفين المتعاقدين التي حملت منها .

يمكن ان يطلب حفظ المواد المشار إليها في البنود ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) من الفقرة الثانية اعلاه ، تحت اشراف أو مراقبة السلطات الجمركية .

### المادة الخامسة

يسمح بانزال المعدات والمواد التي تكون على متن طائرة من طائرات المؤسسات المعنية بعد تصريح السلطات الجمركية بذلك ، على أن توضع تحت الاشراف الجمركي لحين استعمالها ، واعادة تصديرها ، وخلافاً لذلك تسري عليها التعليمات الجمركية .

كل من الطرفين

## المادة السادسة

لا يخضع ركاب المرور (الترازيك) لدى أي من الطرفين المتعاقدين إلا لاجراءات شكلية مخففة ، وتمنح البضائع والبشر التي يرسم المرور (الترازيك) من الرسوم الجمركية وما شابهها .

١ - تسري كافة القوانين والأنظمة المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين بشأن دخول وخروج وعمليات الطائرات التي تنشر للخدمات الجوية الدولية داخل اراضيها على مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف الآخر ، وتعامل كسائر الطائرات الأخرى دون تمييز وبغض النظر عن جنسيتها أثناء وجودها في اراضيها .

بد تسري القوانين والأنظمة المعمول بها لدى أحد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول وخروج الركاب والملاحين والبضائع ال ومن اراضيها ( كقوانين الدخول والخروج والهجرة والجوازات والجمارك والحجر الصحي ) على الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها اية طائرة من طائرات المؤسسات المعنية من الطرف الآخر .

## المادة السابعة

١ - تحدد اجور النقل التي تقاضاها مؤسسات النقل الجوي المعنية على الطرق المحددة لكلا الطرفين بمستوى معقول ، مع مراعاة جميع العوامل ، على ان تشمل اقتصاديات الاستثمار والربح المعقول ، وتعرفه باقي المؤسسات الجوية .

٢ - تحدد الاجور المشار اليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالاتفاق بين المؤسسات الجوية صاحبة الشأن المعنية اذا لم يكن ذلك بالتشاور مع باقي المؤسسات التي تشغل هذا الخط او جزءاً منه ، على ان تراعى بقدر الامكان الاصول الموصى بها لوضع التعريفات من قبل اتحاد النقل الجوي الدولي ( الاياتا ) .

٣ - تعرض الاجور التي تحدد على هذا النحو على سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وذلك قبل ثلاثين يوماً من موعد مباشرة استيفائها ، ولدى اتفاق الطرفين المعنيين يمكن المعمل بموجب التسعير المحددة بصفة تقل عن ذلك .

٤ - في حالة عدم التمكن من الوصول الى اتفاق بين الطرفين المتعاقدين وفقاً لاحكام الفقرة الثانية من هذه المادة لاي سبب من الاسباب ، او ان أحد الطرفين المتعاقدين اشعر الطرف المتعاقد الآخر عن عدم موافقته على التسعير بعد مضي ١٥ يوماً من هذا الاشعار طبقاً لاحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة ، يحاول الطرفان المتعاقدان فيما بينهما على حل تجديدها .

٥ - في حالة عدم تمكن سلطات الطيران المدني من الوصول الى اتفاق وفقاً للفقرتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ، يبالغ الخلاف طبقاً لاحكام المادة ( ١٣ ) من هذا الاتفاق .

٦ - لا تصبح اية تسعيرة سارية المفعول طبقاً لاحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة اذا لم يوافق عليها احد الطرفين المتعاقدين .

٧ - تبقى الاجور المحددة وفقاً لاحكام هذه المادة سارية المفعول لحين اقرار اجور جديدة تحدد بموجب المادة نفسها .

## المادة الثامنة

يتعهد كلا الطرفين المتعاقدين ان يمنح الطرف الآخر حرية التحويل ( حسب التسعيرة الرسمية ) للمبالغ الفائضة عن دخل المؤسسة الجوية المعنية من احدهما لقاء نقل الركاب والبضائع والبريد في اراضي اي طرف متعاقد للطرف المتعاقد الآخر .

## المادة التاسعة

تحقيقاً للتعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران المدني في كلا البلدين بالتشاور فيما بينهما من وقت لآخر بنية تأمين تطبيق القواعد المنصوص عليها في هذا الاتفاق وتنفيذ احكامه .

## المادة العاشرة

١ - إذا رغب أي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذا الاتفاق ، فله ان يطلب الدخول في مشاورات مباشرة مع الطرف المتعاقد الآخر ، وتبدأ مثل هذه المشاورات خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب .

٢ - يمكن تعديل الطرق الجوية المحددة باتفاق مباشر بين سلطات الطيران المدني في كلا البلدين .

## المادة الحادية عشرة

يعدل هذا الاتفاق لدى انضمام الطرفين المتعاقدين الى اتفاق نقل جوي متعدد الاطراف ، بشكل يتفق واحكام الاتفاق الجديد .

## المادة الثانية عشرة

يحق لكل من الطرفين المتعاقدين في أي وقت يشاء أن يشعر الطرف المتعاقد الآخر خطياً برغبته في انهاء هذا الاتفاق ، على ان يشعر المنظمة الدولية للطيران المدني بالامر في نفس الوقت ، وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر الاشعار الخطي بذلك ، ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب النقص قبل انتهاء هذه المدة ، وهذا اذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلام التبليغ يعتبر انه قد تسلمه بعد مضي أربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا التبليغ .

## المادة الثالثة عشرة

١ - إذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق بنود هذا الاتفاق فعليهما أولاً محاولة فض الخلاف بالمفاوضات المباشرة .

٢ - إذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية لهذا الخلاف بالمفاوضات المباشرة يمكنهما عرض النزاع على شخص أو أشخاص أو هيئة تحكيم مؤلفة من ثلاثة أشخاص يعين كل من الطرفين المتعاقدين شخصاً والمعين يختاران الشخص الثالث ، وذلك بناء على طلب أحد الطرفين ، هذا وعلى كل من الطرفين المتعاقدين ان يسمي المحكم الذي يعينه خلال ستين يوماً من تاريخ استلام الاشعار بعرض الخلاف على المحكمين ، وعلى المحكمين تعيين الشخص الثالث خلال ستين يوماً من تاريخ تعيينهما وإذا لم يتمكن أي من الطرفين من تعيين محكم ، أو لم يتمكن المحكمان من تعيين الثالث في الوقت المحدد ، يمكن الطلب من رئيس منظمة الطيران المدني الدولي تعيين محكم دولي أو أكثر لفض الخلاف ، هذا ويكون المحكم الثالث عادة رئيساً للمحكمين ومن بلد آخر .

٣ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ أي قرار يصدر بموجب الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة .

## المادة الرابعة عشرة

طبقاً لاحكام هذا الاتفاق يقصد بعبارة ( سلطات الطيران المدني ) بالنسبة للحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزير المواصلات ( الطيران المدني ) أو أي شخص أو هيئة يعهد اليها القيام بمهام المدير العام المذكور وبالنسبة للحكومة الدنمركية وزير الاشغال أو أي شخص أو هيئة يعهد اليها القيام بمهام المدير العام المذكور .

هذا من المأهول



## المادة الخامسة عشرة

يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول مبدئياً لدى توقيعه ونهائياً بعد تبادل الوثائق الرسمية بعد استكمال الاجراءات المستورة لدى الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية .

إثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من حكومتهما على هذا الاتفاق .

حرر في عمان في اليوم

على نسختين باللغة الانكليزية

عن / حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن / حكومة المملكة الدنمركية

## الملحق

ملحق للاتفاق الجوي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة الدنمركية

بشأن تسيير خطوط جوية منتظمة بين بلديهما وإلى ما وراثتهما

١ - يحق للمؤسسات الجوية المعنية من قبل حكومة المملكة الدنمركية بموجب هذا الاتفاق استثمار الخدمات الجوية المذكورة في المادة ( ١ ) من هذا الاتفاق في الأراضي الأردنية على الطرق الجوية المحددة في كلا الاتجاهين .

أ - الدنمرك عبر نقاط توسط إلى القدس أو عمان .

ب - الدنمرك عبر نقاط توسط إلى القدس أو عمان وإلى ما وراثتهما .

ج - لا يحق لمؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل حكومة المملكة الدنمركية استثمار الخدمات الجوية التجارية بين نقاط الأردن إلى لبنان والجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت وبالعكس .

٢ - يحق للمؤسسات الجوية المعنية من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب هذا الاتفاق استثمار الخدمات الجوية المذكورة في المادة ( ١ ) من هذا الاتفاق في الأراضي الدنمركية على الطرق الجوية المحددة في كلا الاتجاهين :

أ - الأردن عبر نقاط توسط إلى كوبنهاجن .

ب - الأردن عبر نقاط توسط إلى كوبنهاجن وإلى ما وراثتهما .

٣ - يمكن لأي مؤسسة جوية معينة عدم المرور في أية نقطة من نقاط التوسط المذكورة في الطرق الجوية المحددة في أية رحلة في عموم الرحلات .

٤ - لا تخول الفقرة الأولى أو الثانية من هذا الملحق إحدى المؤسسات الجوية المعنية من قبل أي طرف متعاقد حق نقل الركاب والبضائع والبريد لقاء أجور بين نقطتين واقعتين ضمن أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

صدرت الأرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٢١٣ ) تاريخ ٩٦١/٥/٣١ المتضمن المشروع الملحق بتنظيم بعض أحكام اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية بشكله التالي وتفويض معالي وزير الخارجية بإيداع وثيقة التصديق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

## مشروع

ملحق بتنظيم بعض أحكام اتفاقية مزايا وحصانات جامعة الدول العربية

للمادة ١ - يقصد بدول المقر أينما وردت في هذا الملحق كل بلد عضو في جامعة الدول العربية يعقد فيه مجلس الجامعة جلساته أو لجانه أو مؤتمراته أو توجد به مكاتب للجامعة .

للمادة ٢ - أ - جهة المبانى التي تشغلها الجامعة مصونة ولا يجوز لأي موظف أو شخص يتولى أية سلطة عامة في دولة المقر دخول مبانها لمباشرة أية مهمة تتعلق بوظيفته إلا باذن الأمين العام وبالشروط التي يوافق عليها .

ب - على الجامعة أن تحرم استعمال مبانها كملجأ لأي شخص .

ج - على حكومة دولة المقر أن توفر قوات الأمن اللازمة لحماية مقر الجامعة ومبانها وضمان عدم قيام أي شخص أو مجموعة من الأشخاص باقلاق مقر الجامعة من الأماكن المجاورة كما تقوم بناء على طلب الأمين العام بتقديم قوات الأمن اللازمة للمحافظة على النظام داخل المقر .

للمادة ٣ - أ - تتعهد حكومة دولة المقر ألا تتعوق مرور الأشخاص الآتي ذكرهم بنقض النظر عن جنسيتهم من وإلى مقر الجامعة كما أن عليها أن تكفل لهم بطلب من الأمين العام الحماية اللازمة في تنقلاتهم وهم :

١ - موظفو الجامعة العربية وعائلاتهم .

٢ - الأشخاص الذين تدعوهم الجامعة إلى مقرها لأعمال رسمية وأسرهم .

يقوم الأمين العام بإبلاغ حكومة دولة المقر بأسماء الموظفين وهؤلاء الأشخاص في الوقت المناسب .

ب - لا يسري ما تقدم في حالة التوقف العام لوسائل المواصلات كما أنه لا يعوق سريان القوانين المعمول بها بوجه عام فيما يتعلق بوسائل النقل .

ج - لا يجوز اعتبار أي نشاط يمارسه أي شخص منهم في نطاق عمله الرسمي سبباً لمنعه من دخول أراضي دولة المقر أو المطالبة بمغادرتها .

للمادة ٤ - إذا أساء أحد هؤلاء الأشخاص استعمال مزايا الإقامة أو مارس في دولة المقر نشاطاً متعارضاً مع مصالحها وخارجاً عن حدود صفته الرسمية فلا تنفيذه هذه المزايا من حق دولة المقر في إبعاده بشرط موافقة وزير خارجية حكومة دولة المقر بعد تشاؤره مع الأمين العام .

للمادة ٥ - لحكومة دولة المقر بقصد تيسير مهمة المشار اليهم في المادة الثالثة أن تطلب من الأمانة العامة تقديم البيانات اللازمة عنهم كما أن لها الحق في تطبيق قواعد الضبط بصفة عامة واللوائح الصحية بصفة خاصة عليهم .

للمادة ٦ - تمنح حكومة دولة المقر موظفي الأمانة العامة وثيقة تحقيق شخصية يتفق على نموذجها مع الأمين العام .

للمادة ٧ - تمكن الجامعة من تزويد الأماكن التي تشغلها بالخدمات العامة وفي حالة عطل إحدى هذه الخدمات لأسباب قهرية يكون لمطالب الجامعة لدى الحكومات المختصة نفس الأهمية التي للمصالح التابعة لها .

للمادة ٨ - لجامعة الدول العربية ، بالاتفاق مع حكومة دولة المقر ، إنشاء وتشغيل محطة لاسلكية للإرسال والاستقبال .

للمادة ٩ - لجامعة الدول العربية الحق في إصدار وتوزيع نشرات ومطبوعات وأفلام متعلقة بشق نواحي نشاطها وتحقيقاً لأغراضها وفقاً لنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة .

ملحق من الملحق

## أمر دفاع رقم (٢٠) لسنة ١٩٦١

صادر بالاستناد الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩

١ - بالاستناد الى المادة (٥) من نظام الدفاع رقم (٦) لسنة ١٩٣٩ . أمر بمنع استيراد كافة أنواع حبوب القطناني .

٢ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من ١٩٦١/٦/١٠ .

رئيس الوزراء

بهبجت التلهوفي

## تطبيق نظام الانتقال والسفر

قرر مجلس الوزراء السماح لموظفي الحكومة الواردة أسماؤهم في الجدولين التاليين من تنطبق عليهم الفقرتين (ب و ج) من المادة الثانية من النظام رقم ٢١ لسنة ١٩٦١ ( نظام الانتقال والسفر المعدل ) باقتناء سيارات خاصة لقاء العلاوة المقررة في النظام المشار إليه شرط أن لا يستعملوا السيارات الحكومية المخصصة للوزارات والدوائر السي يتسبون إليها في نقلاتهم وإن يعتبر هذا الترتيب ساري المفعول من تاريخ ١٩٦١/٤/١ .

## الجدول رقم (١)

اسماء الوظائف التي تنطبق عليها حكم الفقرة (ب) من المادة (١٢) المعدلة

سكرتير عام رئاسة الوزراء	وكيل وزارة الانشاء والتعمير
المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء	« « الداخلية / قسم البلديات
محافظ مدينة عمان	سكرتير عام مجلس الاعمار
محافظ مدينة القدس	وكيل ديوان المحاسبة
الطبيب الخاص لجلالة الملك المعظم	رئيس التشريفات الملكية
وكيل وزارة الداخلية	الامين الاول لجلالة الملك
« « الترية والتعليم	مدير الاذاعة العام
« « الشؤون الاجتماعية	مراقب العملة
« « الزراعة	رئيس مؤسسة الاقراض الزراعي
« « الأشغال العامة	وكيل وزارة الصحة
« « الاقتصاد الوطني	وكيل وزارة العدلية
« « المواصلات / البريد	مدير الامور الشرعية
« « المالية	وكيل ديوان الموظفين
« « الخارجية	سكرتير عام مجلس الامة

## الجدول رقم (٢)

الوظائف التي تنطبق عليها احكام الفقرة (ج) من المادة (١٢) المعدلة

مدير المطبوعات والاعلام والنشر	« الخط الحجازي الاردني
« دائرة البيطرة	« الجسوارات
« الاثار	« الارتباط
« السياحة	«
مساعد وكيل وزارة الترية والتعليم للشؤون الثقافية	رئيس مفتش وزارة الترية والتعليم
مدير التعليم لوزارة الترية والتعليم ( السيد برهان كمال )	« « « « ( السيد علي رؤوف )
« « « « ( السيد راضي عبد الهادي )	« « « « ( السيد علي حسن عودة )
مساعد وكيل وزارة الاشغال العامة ( السيد اميل غزاوي )	المفتش العام لوزارة الاشغال العامة
مساعد وكيل وزارة الاشغال العامة ( السيد يحيى الخطيب )	« « « « ( السيد نجاح التالبي )
رئيس مهندسي وزارة الأشغال العامة	اطباء وزارة الصحة
اطباء البيطرة	متصرفو الألوية
القائمقامون	المدعون العامون
مفتش العدلية	المستشار الحقوقي لوزارة المالية
مساعد وكيل وزارة المالية / الجمارك	مساعد مدير الاراضي والمساحة
مدير التموين	مدير مؤسسة الاقراض الزراعي
مدير الأوقاف العامة	مدير الاحصاءات العامة
مدير الحراج	مدير مشروع معهد البحوث الصناعية الاردني ومراقب مشروع المنطقة الصناعية المجمعة
مدير صندوق قروض البلديات	رئيس التخطيط الاقتصادي
النائب العام في عمان	النائب العام في القدس
مدير دائرة ضريبة الدخل	مساعد مدير ضريبة الدخل
مستشار العدلية	«

هكذا من المأهول



## الذيل

## نظام مدينة رام الله الهيكلية لسنة ١٩٦٠

## الفصل الاول

## احكام عامة

## المادة ١ - اسم النظام

يطلق على هذا النظام اسم ( نظام مدينة رام الله الهيكلية لسنة ١٩٦٠ ) ويطبق على منطقة تنظيم مدينة رام الله كما هي ظاهرة على خارطة المشروع الملاحقة بهذا النظام والمبين تعريفها أدناه ، أو أية تعديلات تطرأ عليها .

## المادة ٢ - خارطة المشروع

تكون خارطة المشروع المشار اليه فيما يلي باسم ( الخارطة ) الخارطة الملاحقة بهذا النظام وتعتبر هذه الخارطة جزءاً لا يتجزأ من النظام فيما يتعلق بجميع الأمور الواردة في النظام وفي الخارطة نفسها .

## المادة ٣ - علاقة هذا النظام بالأنظمة السابقة المصدقة .

يعدل هذا النظام ، النظام الهيكلية لتنظيم مدينة رام الله لسنة ١٩٤٠ وأي نظام آخر معمول لمدينة رام الله ويقوم مقامه ويقرأ بدلاً منه .

## المادة ٤ - علاقة النظام بالمشاريع التفصيلية ومشاريع التقسيم المعمول بها

تبقى جميع المشاريع التفصيلية وجميع مشاريع التقسيم التي نفذت قبل بدء العمل بهذا النظام معمولاً بها بالقدر الذي لا تتعارض فيه أحكامها مع أحكام هذا النظام بإستثناء أحكام هذا النظام المتعلقة بالحد الأدنى لمساحة البناء الواجب تركها في عرصات البناء ، فانها لا تنطبق على قطع الأراضي التي تنطبق عليها مشاريع التقسيم المذكورة .

## المادة ٥ - علاقة النظام بالأنظمة

إذا تمارضت أحكام هذا النظام مع أحكام أية أنظمة صدرت بمقتضى القانون تعتبر أحكام هذا النظام هي السائدة على الأحكام التي تتعارض معها من تلك الأنظمة .

## الفصل الثاني

## تفسير اصطلاحات

يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المختصة أدناه ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

الأنظمة - وتنصرف كلمة « نظام » إلى هذا النظام أو إلى تعديل بطراً عليه .

## إنشاء الطرق

ويراد بعبارة « إنشاء الطرق » تنفيذ كافة الأشغال اللازمة لفتح الطرق وتخطيطها أو الأشغال المتفرعة عن ذلك ، أو أي شغل من تلك الأشغال .

## الآنية

وتعني لفظة « قبو » الفراغ الكائن تحت الطابق الأرضي أو طابق التسوية في أية دار ، الذي لا يتجاوز ارتفاعه مترين ونصف المتر ولا يعلو أي قسم منه أكثر من متر واحد عن علو مستوى الأرض الممهد المقرر للأرض الملاصقة له مباشرة أو على الملو الفعلي للمستوى الممهد للأرض الملاصقة له ، ويؤخذ في ذلك أقل الارتفاعين .

## الآلات

## الميكانيكية

ويراد بعبارة « آلة ميكانيكية » آلة تدار بالكهرباء أو بأية قوة محرركة أخرى ولكنها لا تشمل الآلات التي تستعمل في الشؤون البيئية كالآلات المستعملة لتكييف الهواء والتبريد والتدفئة والمصاعد والتلجيات والأدوات الكهربائية البيئية الأخرى .

## الارتداد

ويراد بكلمة « الارتداد » المسافة التي تفصل بين البناية وحد قطعة الأرض المنشأة عليها البناية أو التي ستشأ عليها ، أو إلى خط الطريط الملاصقة لقطعة الأرض .

## ارتفاع الدار

ويراد بعبارة « ارتفاع السدار » علو الدار مقياساً من مستوى الأرض الممهد المقرر أو من مستوى الرصيف أو من مستوى خط منتصف الطريق المعبدة إلى قمة البرايت فوق السطح فإذا لم يكن للدور برايت فالى مستوى نهاية الحائط الخارجي أو مستوى طنوف السطح .

## الرئيس

ويراد بكلمة « الرئيس » رئيس لجنة اللواء أو رئيس اللجنة المحلية حسبما تكون الحال وتشمل وكيل الرئيس

## الأرض الواقعة

## على الراوية

ويراد بعبارة « قطعة أرض واقعة على الراوية » قطعة أرض واقعة على ملتقى طريقين أو أكثر .

## الأشغال

وتعني لفظة « أشغال » أشغال أية بناية أو أرض أو وضع اليد عليها أو الأقامة فيها لأية غاية من الغايات .

## البناية

ويكون لكلمة « بناية » نفس المعنى المخصص لها في القانون .

## البناية الخارجية

وتتصرف عبارة ( بناية خارجية ) إلى أية بناية قائمة على قطعة الأرض بالاضافة إلى البناية الرئيسية ، ومستقلة عنها ، ولا تستعمل للسكن أو كمكاتب أو كدكاكين .

## البناية العامة

وتعني عبارة ( البناية العامة ) أية بناية مستعملة أو منشأة أو معدة لاستعمالها اما عادة أو عرضاً من أفراد الجمهور ، ككنيسة أو معبد أو جامع أو مسجد ، أو أي مكان آخر من أماكن العبادة العامة ، أو كمستشفى أو ملجأ ، أو كلية ، أو مدرسة ، أو مسرح ، أو دار للسينما ، أو قاعة موسيقى عامة ، أو قاعة رقص عامة ، أو قاعة محاضرات عامة ، أو قاعة عرض عامة ، أو مكان اجتماع عام ، أو لأية غاية عامة أخرى .

## البناية الصناعية

وتعني عبارة ( البناية الصناعية ) البناية التي تستعمل كلياً أو في الغالب كمستودع أو معمل ، أو محل لنسل الثياب ، أو مصنع للحمية ( البيرة ) أو معمل للتقطير ، أو مسبك للحديد ، وسائر الابنية الأخرى المستعملة أو التي يراد استعمالها لأي وجه من وجوه الاستعمال المصرح بها في المنطقة الصناعية بمقتضى المشروع المقرر الذي ينطبق عليها .

## دار

ويراد بلفظة ( دار ) أي بناء يحيط بفراغ بواسطة سطح أو أسطحة وحيطان أو أعمدة ( شمع ) .

هكذا من الأصول

هذا من الأعمال

تعليمات العمل	وتعني عبارة ( تعليمات العمل ) التعليمات المقررة لاستعمال الخرسانة المسلحة والانشاءات الفولاذية في الابنية وفقاً لما يبيته المهندس بين حين وآخر .
دار للسكن	وتصرف عبارة ( دار للسكن ) إلى أية دار بنيت للسكن ولا تستعمل الا للسكن .
الدهان	وتشمل لفظة ( الدهان ) لون الدهان أيضاً .
الحائوت	وتعني كلمة ( حائوت ) أية دار أو قسم من دار مخصص للبيع بالمفرق ولكنها لا تشمل المصنع (المثل).
صف الابنية	وتصرف عبارة ( صف من الدور ) إلى صف من الدور مكون من أربع دور أو أكثر يحوي كل منها على شقة واحدة ويفصلها عن الشقة التي تليها حائط مشترك أو حائط خارجي .
الحائط الخارجي	وتعني عبارة ( الحائط الخارجي ) حائط البناية الخارجي بما هو ليس حائط فاصل. وتشمل الحائط الخارجي المتاخم والقائم على حائط البناية الملاصقة له .
الحائط الفاصل	وتعني عبارة ( الحائط الفاصل ) : أ - الحائط الذي يؤلف قسماً من البناية والمستعمل ، أو المنشأ لكي يستعمل ، في أي جزء من علوه أو من طوله ، لفصل الابنية المجاورة ، أو ب - الحائط الذي يؤلف قسماً من البناية ، والممتد في أي جزء من طوله إلى مدى لا يتجاوز بروز قوائم الاساسات الكائنة على حد أرض ماكين مختلفين .
طابق التسوية	وتعني عبارة ( طابق التسوية ) الطابق الذي يقع تحت الطابق الأرضي من الدار مباشرة .
الطابق الأرضي	ويراد بعبارة ( الطابق الأرضي ) طابق البناية الذي لا يزيد ارتفاعه عن متوسط المهد المقرر للأرض المحيطة بالبناية ، على متر واحد وثلاثة أرباع المتر ويشترط في ذلك أن لا يعتبر طابقاً أرضياً الطابق الذي يكون مستوى أرضيته منخفضاً أكثر من المتر وعشرين سنتيمتراً عن مستوى الأرض أو الطريق المجاور .
الطابق الاول	وتصرف عبارة ( الطابق الاول ) إلى الطابق القائم مباشرة فوق الطابق الأرضي من البناية .
الطابق الثاني	وتصرف عبارة ( الطابق الثاني ) فيما يتعلق بأية دار إلى الطابق الذي يعلو الطابق الاول من الدار مباشرة .
الطريق	وتصرف لفظة ( طريق ) إلى أي طريق عام أو شارع أو زقاق أو بر أو درب أو درج أو ممر أو طريق عربات أو ممشى أو ساحة أو ميدان أو مكان أو جسر خصوصياً كان أو عمومياً سواء كان مطروقا أم لم يكن وسواء كان قائماً أم مقترحاً إنشائه بمقتضى أي مشروع من مشاريع تنظيم المدن ، وتشمل كافة الخنادق والآنية والاخاذيد وجاري مياه المطر والمجارير والمجاري المجريسة والارصفة الجانبية ، وجزر الملاة والأشجار والجمائنات الجانبية والجدران الواقية والاصحبة والحواجز والدرجيات .

اللجنة المحلية	تعني عبارة ( اللجنة المحلية ) لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية لمدينة رام الله المؤلفة بمقتضى القانون .
لجنة اللوا	ويقصد بعبارة ( لجنة اللوا ) لجنة الابنية وتنظيم المدن اللوا القدس المؤلفة بمقتضى القانون .
المالك	ويراد بلفظة « المالك » المالك المسجل أو المالك المعروف للبناية أو الأرض وإذا كان المالك غائباً أو تغذر أثبات هويته أو مقره تشمل لفظة المالك الشخص أو الأشخاص الذين يتقاضون في الوقت المبحوث عنه بدل ايراد ايجار أو ايراد أو ريع البناية أو الأرض أو الذين قد يتقاضون بدل ايجارها أو ايرادها فيما لو كانت مؤجرة مقابل بدل ايجار ، وتشمل أيضاً الأشخاص الذين يدفعون ضرائب الحكومة وعوائد البلدية عن تلك البناية أو الأرض سواء كان ذلك لحسابهم الخاص أو بصفتهم وكلاء أم أمثاء لأي شخص آخر أو أشخاص آخرين . وإذا حدث بعد ارسال اللجنة المحلية تكليفاً خطياً للسكان الحالي أن تخلف ذلك الساكن عن تقديم اسم وعنوان المالك ، تشمل لفظة المالك عندئذ ذلك الساكن الحالي ، وتشمل أيضاً الشخص الذي يحمل رخصة بناء أو أية رخصة أخرى صادرة بمقتضى القوانين ، وإذا كان الساكن أو حامل الرخصة غير موجودين أو تغذر العثور عليها ، تشمل لفظة « المالك » المعمار والبناء والمقاول وكافة الأشخاص ووكلائهم الذين قاموا بإنشاء البناية المذكورة أو تنفيذ العملية التي صدرت الرخصة بها أو التي من المقتضى الحصول على رخصة بشأنها أو الأشخاص المسؤولين عن ذلك ، ولكنها لا تشمل أي عامل يعمل لدى ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص .
مجازة	تعني لفظة « مجازة » بالنسبة لأية مواد ، أن تلك المواد قد ووفق عليها من قبل المهندس .
مجرى خاص	وتعني لفظة « مجرى خاص » أي مجرى يستعمل لتصريف القاذورات ومياه بناية واحدة فقط ، أو قسم من بناية واحدة فقط .
مجرى عام	وتصرف لفظة « المجرى العام » إلى أي مجرى أو مجرى ، مهما كان نوعه خلاف المجرى الذي ورد تعريفه فيما تقدم .
المساحة	وتعني عبارة « المساحة المصرح بها » فيما يتعلق بأية دار ، الحد الاعلى للمساحة التي يمكن بناء الدار عليها المصرح بها وفقاً لأحكام هذا النظام ، وأي مشروع تنظيمي مقرر .
المستوى المهد للقرار	ويراد بعبارة « مستوى الأرض المهد المقرر » بالنسبة لأرض أية قطعة مستوى الأرض المهدد المبين على الخارطة الملحقة برخصة البناء الصادرة بشأن تلك الأرض التي تؤلف قسماً من الرخصة .
للسكن	ويراد بكلمة « المسكن » دار أو قسم من دار انشئت للسكن ولا تستعمل لأية غاية خلاف ذلك .
مهندس البلدية	وتعني عبارة « مهندس البلدية » مهندس المدينة أو مهندس بلدية رام الله أو ممثله المفوض حسب الاصول .
مشروع التقسيم	وتصرف عبارة « مشروع التقسيم » إلى أي مشروع تقسيم وضع أو قد يوضع موضع التنفيذ بمقتضى القانون وتشمل لفظة « المراق » المطبخ وغرفة المؤونة وغرفة آنية المطبخ والحمام والمرحاض والمخزن وغرفة النسييل وغرفة الكي ، أو الغرفة المنشأ فيها آلة للتبريد أو للتجفيف أو تكييف الهواء أو غرفة الآلة المستعملة لتشغيل المصعد .



المواقع الخاصة وتنصرف عبارة « موقع خاص » الى أي موقع أجيء استعماله من حين لآخر من قبل لجنة اللواء بمقتضى هذا النظام أو بمقتضى أي مشروع تنظيمي مقرر لاية غاية من النوايات المدينة في جدول وجوه الاستعمال في باب « المواقع الخاصة » .

السلطة الصحية وتعني عبارة « السلطة الصحية » الى معالي وزير الصحة أو مثله المفوض وتشمل مفتش الصحة أو مدير الشؤون الصحية التابع لمجلس بلدية رام الله .

السكن ويقصد بكلمة « السكن » استعمال أية بناية أو أرض أو أي قسم منها كسكن ، سواء أكان استعمالها متواصلاً أم متقطعاً .

عرض الطريق وتنصرف عبارة « عرض الطريق » الى المسافة الفاصلة بين خطي الطريق ( بما في ذلك الارصفة ) مقيمة في اتجاه عمودي نحو خط الطريق المركزي .

الفناء ويراد بكلمة « الفناء » مساحة الأرض المشمولة بحدود قطعة الأرض . وتشمل المساحة الواقعة تحت أية بناية قائمة على تلك القطعة .

القانون ويراد بلفظة « القانون » قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية لسنة ١٩٥٥ أو أي قانون يعدل هذا القانون أو يقوم مقامه .

قطعة أرض وتنصرف عبارة « قطعة الأرض » الى أية قطعة من الأرض ووفق عليها كمرصة بناء في مشروع تقسيم ، أو صرحت اللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء بإقامة دار عليها .

الشقة ويراد بكلمة « شقة » مجموعة من غرف السكن والمنافع قائمة بنفسها ذات مدخل مستقل وتكفي في رأي اللجنة المحلية لاستعمال عائلة واحدة أو شخص بمفرده .

شهادة الاشغال ويراد بعبارة « شهادة الاشغال » الشهادة التي تصدرها اللجنة المحلية بمقتضى هذا النظام .

التحسينات ويراد بعبارة « التحسينات الصحية » التحسينات التي تجري في البناية بقصد تحسين حالتها الصحية وتشمل الصحية إنشاء مرافق جديدة فيها وإضافة مرافق جديدة اليها وتغيير المرافق الموجودة فيها .

خط الطريق وتنصرف عبارة « خط الطريق » الى الخط الذي يحدد جانبي الطريق .

خط البناء وتعني عبارة « خط البناء » خطاً لا يجوز لأية دار أن تتجاوز على أية طريق معبدة أو طريق بنوى تحتها .

خزان الماء ويراد بعبارة « خزان الماء » أي خزان أو مستودع أو وعاء آخر يستعمل لحزن الماء من أجل الشؤون المنزلية .

الطابق الأرضي ويراد بعبارة « الطابق الأرضي السفلي » الطابق الذي يقع تحت الطابق الأرضي من الدار السفلي مباشرة .

### الفصل الثالث

#### الدلالات المرسومة على الخارطة

يكون للدلالات التالية المرسومة على الخارطة المعاني المخصصة لها ادناه

الدلالة الموضوعة على الخارطة	المعنى الذي تشير اليه
النطاق الملون باللون البرتقالي	منطقة سكن من الدرجة (أ)
الازرق	منطقة سكن من الدرجة (ب)
الاصفر	منطقة سكن من الدرجة (ج)
بلون رمادي تحيط به حاشية بنفسجية	منطقة تجارية .
ارجواني تحيط به حاشية ارجوانية	منطقة صناعية .
رمادي تحيط به حاشية حمراء	منطقة الواجهات التجارية (أ)
اخضر فاتح تقطعه خطوط متوازية خضراء غامقة	منطقة الساحات العامة المقترحة .
اخضر فاتح تحيط به حاشية خضراء غامقة	منطقة الساحات الخاصة .
اصفر تحيط به حاشية خضراء غامقة وتتخلله خطوط متوازية خضراء غامقة	منطقة المقابر .
النطاق الملون بلون اخضر فاتح والمخططة بخطوط خضراء متقاطعة	المنطقة الطبيعية المحفوظة .
بني تحيط به حاشية بنية غامقة وتقطعه خطوط بنية متوازية	الناطق الاثرية المحفوظة .
لواقع الملونة باللون الاصفر تحيط به حاشية بنية وتتخلله خطوط متوازية بنية	الكنائس والجوامع .
مواقع الطرق الملونة بالاحمر	الطرق المنوي انشاؤها وتعرضها .
النطاق الملون بلون بني فاتح والمحدودة بلون بني	مواقع ابنية عامة .
النطاق المحدودة بخطوط حمراء متقطعة	املاك اميرية .
مواقع الطرق الملونة باللون البني	الطرق الحالية والمصدق عليها .
الرقم الاسود في اعل الدائرة	رقم الطريق .
الرقم الاحمر في اسفل الدائرة	عرض الطريق .
الرقم الاحمر على جانبي الدائرة	خطوط البناء .
الخط الازرق الناعم	حدود المنطقة التي يسري عليها هذا النظام .

هذا من الأصول

## الفصل الرابع

## الطرق

المادة (١) تفسير اصطلاحات  
يكون للكلمات التالية الواردة في هذا الفصل المعنى المخصص لها أدناه ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك وتعني كلمة ( الطريق ) أية طريق أثبت موقعها على المخطط أو أية طريق إضافية في المشروع الهيكلي أو المشروع التفصيلي أو مشاريع التقسيم إذا كانت لا تتعارض مع هذا النظام ووفقاً لأحكام الفقرة الشريطة الملحقه بالمادة الثانية من هذا الفصل .

المادة (٢) مواقع الطرق وعرضها  
تكون مواقع الطرق وعرضها كما هو مبين على الخارطة ويشترط في ذلك أن يجوز النص على مواقع طرق إضافية في مشروع تفصيلي أو مشروع تقسيم إذا كان من رأي لجنة اللواء ان هذا المشروع لن يتغير في جوهره من جراء ذلك .

المادة (٣) حظر البناء والشغل على الطرق  
يحظر إنشاء أية بناءة والقيام بأية أشغال على أرض تؤلف موقفاً لطريق .

المادة (٤) إنشاء الطرق  
يناط باللجنة المحلية صلاحية إنشاء أية طريق والقيام بجميع أو بعض الأشغال التي تنفرع عن ذلك الانشاء في الاراضي المجاورة لتلك الطريق .

المادة (٥) تحويل الطرق الحالية أو انقائها  
يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ، أن تحول أو تقفل أية طريق حالية ، سواء أكانت من الطريق المعرقة في المادة الأولى من هذا الفصل أو لم تكن ، وأن تعلن انقطاع كافة الحقوق العمومية المتعلقة بالبرود منها اعتباراً من تاريخ التحويل أو الانقائ .

المادة (٦) التصرف بالاراضي  
تخول اللجنة المحلية صلاحية التصرف بأية أرض أصبحت غير لازمة لاية طريق ، سواء أكانت تلك الطريق من الطرق المعرقة في المادة الأولى من هذا الفصل أم لم تكن بالصورة التي تستصوبها .

المادة (٧) تفويض الصلاحيات لإنشاء الطرق  
يجوز للجنة المحلية أن تفوض صلاحياتها لأي شخص أو أشخاص يرغبون في إنشاء أو توسيع أية طريق بإصدار تصريح بذلك إلى ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص ، بشرط أن يحدد ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص تحمل كافة الالتزامات أو المسؤوليات المترتبة على اللجنة المحلية بحكم القانون فيما لو تولت بنفسها عملية الإنشاء أو التوسيع ويحق للجنة المحلية عند تفويضها صلاحياتها بذلك التصريح أن تفوض ما تستصوبه من الشروط لضمان تنفيذ الأشغال كما يجب .

## المادة (٨)

١ - تخول اللجنة المحلية صلاحية إصدار أمر إلى أصحاب الاراضي الملاصقة للطريق المنشأة تكلفهم فيه بأن ينشئوا على حدود تلك الاراضي اسواراً أو أسيجة ، وتقرر ارتفاع تلك الأسيجة أو الاسوار ، والمواد التي تستعمل في انشائها وطريقة انشائها أو أن يفرسوا أو يشذبوا النباتات والأشجار والشجيرات وإقامة أو إزالة العوائق الأخرى التي تحجب النظر بين خط البناء وخط الطريق .

٢ - يترتب على أي مالك تبلغ أمراً بمقتضى هذه المادة أن ينشئ الدور أو السياج الذي كلف بإنشائه خلال المدة المقررة في ذلك الأمر أو أن يزيل العائق المشار إليه في الأمر وإن يراعي متطلبات الأمر من كافة الوجوه الأخرى خلال المدة المعبية في الأمر ، فإذا تخلف المالك عن مراعاة متطلبات الأمر خلال المدة المضروبة فيه ، يجوز للجنة المحلية أن تتخذ التدابير لتنفيذ الأشغال المقررة في الأمر وأن تحصل مصاريفها من ذلك المالك .

## المادة (٩)

تخول اللجنة المحلية صلاحية الدخول في أي وقت من الأوقات بعد وضع هذا المشروع موضع التنفيذ إلى أية أراضي تؤلف مواقع طرق أو تلزم لتوسيع أية طرق موجودة بعد إعطاء إشعار مدته أربعة عشر يوماً إلى مالكي تلك الأراضي وان تضع يدها على تلك الاراضي للقيام بعملية الانشاء .

## الفصل الخامس

## حق المرور للمجاري

## المادة (١)

يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء أن تحتفظ بأية أرض ضرورية لجريان مياه الأمطار أو مجاري المياه القذرة وأن تعين مكان وكيفية جريان تلك المياه ولا يجوز إقامة أية بناءة أو إجراء أية أشغال على أرض احتفظ بها على هذا الوجه .

## المادة (٢)

١ - تمتد جميع المجاري وفقاً لما يتطلبه مهندس البلدية والسلطة الصحية .  
٢ - يجب يترتب على مالكي قطع الاراضي أن يسمحوا بمرور جميع المجاري المتصلة بالقطع المجاورة لأراضيهم إذا اقتضى ذلك والقطع الواقعة على مستوى أعلى من أراضيهم .

## المادة (٣)

يحق للجنة المحلية أن تضع في أية رخصة بناء تصورها شروطاً تكلف بها مالكي البناءة التي صدرت له الرخصة بأن يقوم بما تتطلب السلطة الصحية فيما يتعلق بالمرافق الصحية على نفقته .

## المادة (٤)

تتخذ اللجنة المحلية جميع التدابير الضرورية لتوريد المياه بصورة فعالة للمنطقة التي يتناولها هذا المشروع بالتعاون مع السلطات الصحية ، ويحق للجنة المحلية من أجل هذا الغرض إيداع أنابيب المياه ومدا في أية أراضي أو أملاك تمر بها تلك الانابيب .

هذا من الأصول



## الفصل السادس

## تقسيم المدينة الى مناطق

استعمال  
الأراضي  
والأبنية

## المادة (١)

لا يجوز استعمال أية أرض أو بناية واقعة في منطقة من المناطق المبنية على الحارطة على أي وجه لا يتفق مع الوجوه المبنية في جدول وجوه الاستعمال للمنطقة التي تقع فيها الأرض أو البناية ويشترط في ذلك ما يلي:

أ - إذا كانت أية أرض أو بناية عند بدء العمل بهذا المشروع مستعملة على وجه لا يتفق مع الوجوه المدرجة في جدول الاستعمال للمنطقة التي تقع فيها حسب مشروع تنظيم وضع موضع التنفيذ قبل بدء العمل بهذا المشروع مباشرة فتبقى تلك الأرض أو البناية مستعملة على ذلك الوجه إلى أن يقع تغيير في أفعال أو ملكية تلك الأرض أو البناية أو إلى حين انقضاء مدة الحد الأعلى للاستعمال المخالف الذي تقررده اللجنة المحلية وفقاً لأحكام المادة ٢ من القانون.

ب - يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء أن تيجز استعمال أية أرض أو بناية على أي وجه من وجوه الاستعمال غير المدرجة في جدول وجوه الاستعمال في تلك المنطقة خاضعاً لذلك للشروط (إذا وجدت) التي تستلزم فرضها أخذة بين الاعتبار صفة الجوار الذي تقع فيه الأرض أو البناية المنصوص عليها في هذا المشروع.

ج - يجوز أن ينص أي مشروع تفصيلي أو مشروع تقسيم على جعل أية أرض واقعة في منطقة سكن مائة خصوصية أو ساحة عمومية أو أرضاً للترفيه.

مواقع البناء

## المادة (٢)

لا يجوز إقامة بناية في أي موقع خلاف العرصة.

عدد الدور التي  
تقام على  
العرصة

## المادة (٣)

أ - لا يجوز إقامة أكثر من دار واحدة على العرصة الواحدة باستثناء العرصات الواقعة في المنطقة الصناعية، ويشترط في ذلك أن يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء أن تيجز إقامة دارين أو أكثر على عرصة واحدة.

٢ - ليس في هذه المادة ما يمنع إقامة بناية خارجية مصرح بها بمقتضى هذا المشروع.

القيود

## المادة (٤)

لا يجوز أن يتجاوز عدد الشقق في أي دار من دور السكن الممدج في جدول وجوه الاستعمال وقائمة المناطق إزاء المنطقة المختصة باستثناء الدور ذات الشقق أو الدور التي ينطبق عليها مشروع الاسكان.

الدور ذات  
الشقق

## المادة (٥)

أ - يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء أن تيجز بناء دور ذات شقق في أية منطقة من المناطق التالية:

مناطق السكن (ب) و (ج) على عرصة واحدة أو أكثر على أن لا يقل مجموع مساحة العرصة الواحدة أو العرصات مجتمعة (حسب مقتضى الحال) عن ضعف الحد الأدنى لمساحة الفناء المين في الحقل الثاني من جدول المناطق بإزاء المنطقة المختصة؛ ويشترط في ذلك أن يقتصر تصميم تلك الدار وعدد الشقق التي ستحتل عليها بموافقة اللجنة المحلية بعد الحصول على موافقة لجنة اللواء، وأن تكون كل دار كبدء مطابقة لمآثر الأنظمة الموضوعة بشأن المنطقة التي ستبنى فيها.

٢ - لا يجوز استعمال أية دار ذات شقق أو أي قسم منها لأية غاية خلاف السكن إلا أنه ينبغي أن تحتوي تلك الدار على مرافق ويجوز أن تحتوي على كراجات من أجل استعمال سكانها فقط.

شوارع  
الاسكان

## المادة (٦)

أ - يجوز تنفيذ أي مشروع اسكان ينص على إقامة دور ذات شقق أو دور منفصلة عن بعضها أو شبيهة بالمنفصلة أو صفوفاً من الدور أو أية مجموعة من هذه وتلك، بعد تصديق اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء خاضعاً لذلك للشروط التالية:

أ - ينبغي أن تكون الأرض التي ينطبق المشروع عليها منطقة متصلة من الأرض واقعة في منطقة من مناطق السكن خلاف منطقة السكن (أ).

ب - ينبغي أن يكون موقع الأرض التي ينطبق المشروع عليها هيئتها وقياسها وشكلها، بحسب رأي كل من اللجنة المحلية ولجنة اللواء بما يجعل من الملائم استعمالها لمشروع الاسكان.

ج - ينبغي أن ينص المشروع على إقامة عدد من الشقق لا يقل عن خمسين شقة.

د - ينبغي أن تقرر اللجنة المحلية الرسم والتخطيط، بموافقة لجنة اللواء.

هـ - ينبغي أن تضطلع بالمشروع وتقوم به نقابة أو شركة أو جمعية بناء أو اسكان موافق عليها من قبل اللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء.

٢ - يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ويترتب عليها إذا ما كلفتها بذلك لجنة اللواء عند الموافقة على مشروع اسكان أن تفرض شروطاً خاصة فيما يتعلق بالكثافة والارتفاع وطول الأبنية وعدد الشقق ونوع المواد، وصف الأرض والأبنية وتخطيط وحفظ الساحات الحالية وأية أمور أخرى تتعلق بالمشروع بما ترى اللجنة وجوب فرض شروط خاصة له.

٣ - لا يجوز استعمال أية دار ينطبق عليها مشروع اسكان لأية غاية خلاف السكن أو غرفة مرافق أو كراج من أجل استعمال سكان الدار أو الدور التي ينطبق عليها مشروع الاسكان إلا بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء.

## المادة (٧)

لا يسمح بالإقامة أو السكن في الطابق الأرضي أو الطابق الأول من أية دار في المنطقة التجارية أو في أي قسم من دار في المنطقة الصناعية إلا بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء.

الأسواق والسكن  
في المناطق  
التجارية  
والصناعية

## المادة (٨)

أ - لا يجوز فتح أي حانوت أو مصنع (مشغل) ولا يجوز تعاظم أية حرفة أو صناعة إلا في موقع ولقنت اللجنة المحلية أو لجنة اللواء على استعماله لتلك الغاية أو أجيز استعماله لتلك الغاية في مشروع تنظيم المدن.

٢ - يجب أن تكون الحوانيت والمشاغل (المصانع) التي صرح بها في دور بنيت خصيصاً لتلك الغايات.

الحوانيت  
والمشاغل  
والحرف  
والمصانع

هكذا من الأشغال

الآلات  
الميكانيكية

المادة (٩)

- ١ - لا يسمح بإقامة آلات ميكانيكية في أي منطقة من مناطق السكن (أ) أو (ب) .
- ٢ - يجوز السماح بإقامة آلة ميكانيكية لكل حرة واحدة أو صناعة واحدة أو مهنة واحدة في المناطق التجارية بشرط أن لا يتجاوز مجموع قوة تلك الأحصنة خمسة أحصنة .
- ٣ - لا يفرض أي حد على قوة الآلات الميكانيكية التي تقام في أية منطقة صناعية .
- ٤ - يجوز السماح باستعمال الآلات التي تدار بالقوة والتي لا تزيد مجموع قوتها عن خمسة أحصنة بأي عمل أو حرة مفردة في منطقة السكن (ج) .

المرصات  
الواقعة بين  
عدة مناطق

المادة (١٠)

تعتبر المرصات الواقعة في عدة مناطق ، أنها واقعة في اخف تلك المناطق قيوداً على أن يكون الارتفاع الامامي فيها ، وفقاً لما هو مقرر لكل منطقة من المناطق المختلفة التي تقع فيها .

جدول وجوه الاستعمال

المنطقة	وجه الاستعمال
١ - منطقة السكن (أ)	<ol style="list-style-type: none"> <li>١ - دار سكن مؤلفة من شقة واحدة في الطابق الواحد .</li> <li>٢ - كراجات للسيارات الخصوصية .</li> <li>٣ - ملاعب وساحات تنزه وإقامة أبنية على هذه الملاعب والساحات لزيادة رونقها بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .</li> </ol>
٢ - منطقة السكن (ب)	<ol style="list-style-type: none"> <li>١ - كما ذكر في منطقة السكن (أ) .</li> <li>٢ - دار سكن مؤلفة من شقتين في الطابق الواحد .</li> <li>٣ - الدور المقامة وفقاً لمشروع إسكان موافق عليه بمقتضى المادة السادسة من القسم (أ) من هذا الفصل .</li> <li>٤ - أندية خصوصية اجتماعية وتسلية والاهو .</li> <li>٥ - أبنية طاقية ، ويشترط أن يكون العمل الرئيسي في تلك الأبنية غير قائم على أساس الريح .</li> <li>٦ - دور عبادة .</li> <li>٧ - معاهد تعليمية بما فيها المعارض الفنية .</li> <li>٨ - حدائق ومشاغل ومستشفيات مظلة .</li> <li>٩ - مكاتب لاصحاب الحرف والفنانين ويشترط أن يكونوا مقيمين في البناية وأن تكون مساحة الأرضية المشغولة لسكنهم لا تقل عن مساحة الأرضية المشغولة بتلك المكاتب .</li> <li>١٠ - فنادق ونزل .</li> <li>١١ - مصحات خلاف مصحات المخترمين أو عتلي القوى العقلية .</li> <li>١٢ - حوانيت (دكاكين) بشرط أن يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان (منطقة السكن ب) .</li> </ol>

٢ - منطقة السكن (ج)

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ب) .
- ٢ - حوانيت (دكاكين) بشرط أن يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان منطقة السكن (ج) .

٤ - المنطقة التجارية

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ج) بشرط أن لا يسمح السكن في الطابق الأرضي أو الأول من أية بناية إلا بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .
- ٢ - مكاتب .
- ٣ - حوانيت ومصانع وحرف ومهن وصناعات بشرط أن يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان ( المنطقة التجارية ) .

٥ - الواجهة التجارية (أ)

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن (ج) .
- ٢ - مكاتب .
- ٣ - حوانيت (دكاكين) بشرط أن يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان الواجهة التجارية (أ) .

٦ - المنطقة الصناعية

- ١ - جميع ما ذكر في المنطقة التجارية بشرط أن لا يسمح بالسكن في أية بناية أو قسم من بناية إلا بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء .
- ٢ - حوانيت ومصانع وحرف ومهن وصناعات ، بشرط أن يكون استعمالها متفقاً وجدول وجوه الاستعمال المدرجة في الدليل تحت عنوان ( المنطقة الصناعية ) .

٧ - المواقع الخاصة

يسمح باستعمال الأبنية والأراضي في أي منطقة من المناطق المذكورة لأي وجه من وجوه الاستعمال المذكورة تحت عنوان ( المواقع الخاصة ) في الدليل بشرط أن يكون استعمال الموقع المذكور على ذلك الوجه قد اقترن بموافقة اللجنة المحلية وموافقة لجنة اللواء اللتين يجب لهما أن تقرضا الشروط التي تستصوبها للمحافظة على الصفة العامة للجوار المنصوص عليها في هذا المشروع .

٨ - المناطق المحفوظ بها والمناطق الزراعية

- ١ - التحريج والزراعة والبستنة .
- ٢ - المباني المنفردة عن الغابات المذكورة اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .

٩ - الساحات العامة وساحات اللهو

- ١ - الحدائق العامة .
- ٢ - ملاعب الرياضة وساحات التنزه .
- ٣ - المباني المنفردة عن الغابات المذكورة اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .



## ١٠ - الساحات المحصورة

- ١ - المباني الحكومية والبلدية .
- ٢ - دور العبادة والتعليم العامة .
- ٣ - الاديرة .
- ٤ - التحريج والبسة .
- ٥ - ملاعب الرياضة وساحات التزه .
- ٦ - المباني المتفرقة عن النفايات المذكورة اعلاه أو النفايات الموجودة عند بدء العمل بهذا المشروع بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .

## ١١ - المقابر

- ١ - مقابر .
- ٢ - النصب أو الآثار التذكارية .
- ٣ - المباني المتفرقة عن النفايات المذكور اعلاه بموافقة اللجنة المحلية ولجنة اللواء .

## الذيل

## ١ - منطقة السكن ( ب )

- ١ - حوائط متوجات الايمان ، والحضار الطازجة والفواكه ، والثمار ، والخبز ، واللحم ، والسمك ، والبقالة والحلوى وغير ذلك من المواد التي يستهلكها الانسان خلاف ما ورد ذكره خصيصاً في مكان آخر من هذا الذيل .

## ٢ - محال بيع الشراب والصودا والبوظة

## ٣ - المقاهي والمطاعم وغرف الشاي

## ٤ - الصيدليات ومستودعات المقاقير

## ٥ - بائعو السجائر والتبغ والتبناك

## ٦ - الحلاقون والمزينون

## ٧ - حوائط الزهور

## ٨ - بائعو القرطاسية والكتب والمكتبات وغرف المطالمة

## ٩ - حوائط مصلي الاحذية

## ٢ - منطقة السكن ( ج )

## ١ - كما ذكر في منطقة السكن ( ب )

## ٢ - حوائط المسكرات

## ٣ - حوائط قلي السمك

## ٤ - حوائط السقط ( الكروش الخ .. )

## ٥ - المطابخ العمومية

## ٦ - الدكاكين والافران العمومية

## ٧ - حوائط طهي الطعام

## ٨ - حوائط طحن البن

## ٩ - تجار الاجوانح والاقمشة وخياطو الملابس

## ١٠ - الخياطون

## ١١ - محال الغسيل والتنظيف والكي والصبغ

## ١٢ - محال صنع الاثاث والتجيد

## ١٣ - التجارون وصانعو الخزائن

## ١٤ - الدهانون

## ١٥ - مصانع السلال

## ١٦ - مصانع الفراشي والمكاس

## ١٧ - محال لصنع الاطارات وتركيب الزجاج

## ١٨ - المصورون والفوتوغرافيون

## ١٩ - خازنو المعادن

## ٢٠ - حوائط بيع وصنع السلع الفنية الوطنية

## ٢١ - صاغة الحلي الذهبية والفضية والمجوهرات

## ٢٢ - صانعو التماثيل الحجرية

## ٢٣ - تجار الادوات الحديدية ومواد البناء والحردوات والمواد المعجنية وساحات الخزن باستثناء مخازن الاخشاب وعناير الاخشاب

## ٢٤ - حوائط الدراجات وتصليحها

## ٢٥ - محال البقول والبرالفين والزيوت المعدنية

## ٢٦ - حوائط بيع النخبة والاسلحة النارية وتصليحها

## ٢٧ - التزل

## ٢٨ - الحمامات العمومية ومحال الاغتسال

## ٣ - الواجبات التجارية ( أ )

## ١ - كما ذكر في منطقة السكن ( ج )

## ٢ - حوائط المسكرات

## ٣ - المقاصف والمخانات

## ٤ - حوائط طحن البن

## ٥ - المخازن ذات الفروع

## ٦ - تجار الاجوانح والاقمشة وخياطو الملابس

- ٧ - الخياطون
- ٨ - حوانيت حبك الصوف ومخازن الحرير
- ٩ - حوانيت الفرائين
- ١٠ - محال صنع الاثاث والتنجيد
- ١١ - مزخرفو المنازل
- ١٢ - المصورون وتجار الصور
- ١٣ - مصانع السلع الفنية الوطنية
- ١٤ - صاعة الحلى الذهبية والفضية والمجوهرات
- ١٥ - تجار القطع الفنية والاثريّة والسجاد
- ١٦ - معارض السيارات
- ١٧ - تجار الادوات الحديدية والحردوات
- ١٨ - حوانيت الادوات الكهربائية
- ١٩ - حوانيت الراديات والادوات الموسيقية
- ٢٠ - حوانيت لعب الاولاد
- ٢١ - حوانيت ادولت الالاماب الرياضية
- ٢٢ - حوانيت المصنوعات الجلدية
- ٢٣ - مخازن البضائع الثرية ( التوفوتيه )
- ٢٤ - حوانيت الاسلحة النارية والذخيرة
- ٢٥ - حوانيت معدات ولوازم المكاتب
- ٢٦ - مخازن ادوات ولوازم طب الاسنان وطب الصحة
- ٢٧ - بائعو النظارات
- ٢٨ - حوانيت ادوات التجميل
- ٢٩ - مباعات التجميل
- ٣٠ - المكاتب
- ٣١ - وكالات السياحة والسفر

## ٤ - المنطقة التجارية

- ١ - كما ذكر في منطقة السكن ( ج ) والواجهة التجارية ( أ )
- ٢ - مستودعات المسكرات
- ٣ - أماكن تعبئة الخل والخمور ( المشروبات الروحية ) والكحول والمشروبات غير الكحولية
- ٤ - مصانع المياه الغازية والمشروبات غير الروحية

- ٥ - مستودعات البقالة
- ٦ - مستودعات الفواكه والخضار
- ٧ - حوانيت بيع السمك الطازج والمحفولة بالجملة
- ٨ - حوانيت توزيع البيض بالجملة
- ٩ - أماكن تعبئة الأطعمة والفواكه
- ١٠ - موزعو منتجات الالبان وصانعوها
- ١١ - أماكن خزن الثلج وتوزيعه
- ١٢ - مصانع الوطء
- ١٣ - معامل الحلويات والحلاوة
- ١٤ - المخازن والاقران
- ١٥ - معامل المعكرونة
- ١٦ - مطاحن القمح والدقيق والفلال
- ١٧ - محال الثياب والقبعات
- ١٨ - مصانع الملابس المصنوعة
- ١٩ - صانعو الاحذية
- ٢٠ - مخازن بيع الملابس القديمة والاسمال
- ٢١ - محال حياكة الأقمشة
- ٢٢ - محال نفث القطن
- ٢٣ - حوانيت الجبال والجنيفيس ( الخيش )
- ٢٤ - حوانيت الجلود
- ٢٥ - مصانع القش والخيزران والبردى
- ٢٦ - حوانيت الصوف والشعر والقنب والقطن والحرير
- ٢٧ - محال تصنيف الريش وتنظيفه
- ٢٨ - مصانع اللحف
- ٢٩ - مصانع حوانيت الفرش
- ٣٠ - حوانيت الدهان والورنيش
- ٣١ - الحدادين
- ٣٢ - مصانع تصليح السيارات والماكينات ( الكراجات )
- ٣٣ - محال بيع الماكينات وقطعها
- ٣٤ - صانعو العربات ومحال دهن العربات
- ٣٥ - مصانع ومخازن البراميل

هكذا من الأعمال

- ٣٦ - حوانيت ومصانع الحاصلين  
 ٣٧ - حوانيت ومصانع السكرين  
 ٣٨ - مصانع الأدوات الكهربائية  
 ٣٩ - مصانع تصليح الاطارات وتليسيها  
 ٤٠ - معامل المرايا  
 ٤١ - معامل صناديق الكرتون  
 ٤٢ - المنضدون والطابعون والمجلدون  
 ٤٣ - معامل اللب ( للأولاد )  
 ٤٤ - حوانيت ومصانع تصليح الساعات على اختلاف أنواعها  
 ٤٥ - أدوات ومصانع ميكانيكي الأسنان  
 ٤٦ - محال صنع الاجر والفخار والأواني الزجاجية  
 ٤٧ - محال الرهن والاسترمان  
 ٤٨ - حوانيت شراء وبيع الامتعة البيتية المستعملة  
 ٤٩ - الكراجات العمومية  
 ٥٠ - مستودعات وكالات النقل  
 ٥١ - مستودعات البوتدد  
 ٥٢ - مستودعات السجائر والتبناك والتبغ  
 ٥٣ - مستودعات القناني الفارغة ومحال تصنيفها  
 ٥٤ - المختبرات الباثولوجية والبكتيولوجية  
 ٥٥ - المحال التي تصنع وتباع فيها المواد المحتوية على السموم خلاف الصيدليات  
 ٥٦ - معامل الروائح العطرية والعطور وأدوات الزينة  
 ٥٧ - مكاتب الطباعة على الآلة الكاتبة  
 ٥٨ - محال بيع المواشي والحيوانات المنزلية الأليفة  
 ٥٩ - مستودعات لجميع ما ذكر أعلاه

#### ٥ - المنطقة الصناعية

- ١ - كما ذكر في المنطقة التجارية  
 ٢ - معامل البيرة ومعايير الخمر ومعامل الكحول والخمل وجميع المشروبات الروحية  
 ٣ - معامل تعليب اللحوم والأسماك وحفظها ومعالجتها  
 ٤ - معامل تعليب وحفظ الخضار والفواكه  
 ٥ - محال تحضير وصنع التقاق واللحوم المقددة

- ٦ - محال تحضير وصنع المأكولات المختومة  
 ٧ - معامل تحضير وصنع البهارات والتوابل والافاويه والماسحوق المستعملة في الطبخ والطهي  
 ٨ - معامل الحليب المجفف والمكثف  
 ٩ - معامل تحضير وصنع الزيوت والشحوم الصالحة للأكل  
 ١٠ - معامل الريات  
 ١١ - معامل السكر وتكريره  
 ١٢ - معاصر الزيت ومستودعاته ما عدا الزيوت المعدنية  
 ١٣ - غازن التبريد  
 ١٤ - معامل التبغ وتصنيفه وخلطه ( خرمته )  
 ١٥ - معامل الاحذية  
 ١٦ - معامل الازرار  
 ١٧ - معامل النسيج والحياكة  
 ١٨ - معامل السجاد  
 ١٩ - معامل الخبال والجفيف ( الخيش )  
 ٢٠ - معامل القنب الهندي والصوف والشعر والحريير والقطن والمواد الاخرى المشابهة لها  
 ٢١ - معامل الصب والسكب  
 ٢٢ - مصانع المراجيل  
 ٢٣ - مصانع الدواليب  
 ٢٤ - مصانع ومعامل المفروشات المعدنية  
 ٢٥ - معامل الخردوات  
 ٢٦ - معامل الادوات الكهربائية  
 ٢٧ - السيطرة  
 ٢٨ - محال الاسفلت والقار  
 ٢٩ - معامل الاسمنت  
 ٣٠ - ألتنين الكلس  
 ٣١ - معامل الزجاج  
 ٣٢ - محال صنع الاجر والبلاط ومصنوعات الاسمنت  
 ٣٣ - معامل صنع الفيسفاس ( المراكو ) والرخام والمرمر وصقلها  
 ٣٤ - معامل الاواني الصينية والخزفية والفخارية والزجاجيه  
 ٣٥ - محال دق الحجارة  
 ٣٦ - المصانع



- ٣٧ - معامل ومصانع طحن المعادن  
 ٣٨ - معامل قطع الألماس وصفه  
 ٣٩ - معامل صنع الشمع والشمع  
 ٤٠ - معامل أصباغ الاخذيه  
 ٤١ - معامل تحضير المواد الكيماوية والمقاير والمستحضرات الطبية وتمبيها .  
 ٤٢ - المصنوعات القلوية .  
 ٤٣ - معامل النشاء .  
 ٤٤ - معامل الدهان والورنيش والدلك .  
 ٤٥ - معامل التبييض والطلي بالبناء .  
 ٤٦ - معامل الصابون .  
 ٤٧ - معامل المصنوعات القلوية .  
 ٤٨ - معامل الثلج .  
 ٤٩ - معامل ومستودعات الكبريت .  
 ٥٠ - معامل الفلين والسدادات .  
 ٥١ - ساحات الحديد والحردة .  
 ٥٢ - مأكات نشر الخشب .

## ٦ - المواقع الخصوية

- ١ - المزارع .  
 ٢ - زرائب الابقار .  
 ٣ - اسطبلات حيوانات الجر .  
 ٤ - زرائب الخنازير .  
 ٥ - بيوت الكلاب  
 ٦ - تجار الخيول العاجزة  
 ٧ - تجار جلود الحيوانات  
 ٨ - محال ذبح الطيور الداجنة وتنظيفها  
 ٩ - الاسواق العمومية بما فيها سوق الابقار والتمم والخيول  
 ١٠ - مستودعات البترول والبرافين والزيت المدنية السائبة  
 ١١ - مستودعات الحطب والفحم الحجري  
 ١٢ - مخازن مستودعات وساحات الاختباب  
 ١٣ - صنع وخزن السوائل والغازات المضغوطة

- ١٤ - مأكات تكسير الحجارة ( الثابة والمتفتلة )  
 ١٥ - مستودعات نقايات الاوراق  
 ١٦ - مواقف السيارات العمومية والكراجات  
 ١٧ - المعارض العمومية بما فيها معارض الالامب والبازارات وساحات التسليه .  
 ١٨ - حدائق ومعارض الحيوانات  
 ١٩ - مستشفيات وجامعات بما فيها مساكن الموظفين على أن تكون ملك المؤسسة  
 ٢٠ - دور الأيتام ودور الاطفال والمثابات ومستشفيات المعتمدين ودر العجزة والمسنين  
 ٢١ - دور السينما والمسارح وقاعات الموسيقى والمراقص  
 ٢٢ - الأبنية العمومية  
 ٢٣ - السالنج  
 ٢٤ - مخازن التبريد

## ب - عرصات البناء والدور والأبنية الخارجية

المادة ( ١ ) الحد الأدنى البناء  
 لا يسمح ببناء أية دار في أية - قطعة من مختلف المناطق المدرجة في الحقل الاول من جدول المناطق على  
 أية عرصة يقل فائدها عن الفناء المقرر المدرج في الحقل الثاني من ذلك الجدول ازالة المنطقة المختصة .

المادة ( ٢ ) الحد الأعلى للبناء  
 لا يسمح ببناء أية دار في أية منطقة من مختلف المناطق المدرجة في الحقل الاول من جدول المناطق إلا  
 بمقدار الحد الأعلى للنسبة المئوية المدرجة في الحقل الثالث من ذلك الجدول ازالة المنطقة المختصة .

المادة ( ٣ ) الطوابق الأرضية السفلية  
 ١ - يجوز انشاء طابق ارضي سفلي ، في المواقع التي ترى اللجنة المحلية ان انحدارها يمكن من انشاء طابق  
 كهذا ، غير ان الحد الأعلى لمساحة هذا الطابق لا يجوز أن تتجاوز مساحة المذكورة في الحقل الرابع من  
 جدول المناطق ازالة المنطقة المختصة .

٢ - يجوز استعمال الغرف الكائنة في الطوابق الأرضية السفلية أو التي تؤلف قسماً منها للسكن . إذا  
 كانت مطابقة لكافة طلبات الصحة العامة ، لا دون ذلك .

المادة ( ٤ ) الأبنية  
 ١ - يجوز بناء اقية للخرن وحفر للمصاعد أو تركيب اجهزة تكييف الهواء أو التبريد أو التدفئة تحت أي  
 قسم من الدار .

٢ - لا يجوز استعمال أي قبو أو أي قسم منه للسكن .

الأسطحة ذات  
النصب  
المادة ( ٥ )  
إذا أنشئت نضبة من القرميد على سطح دار لا يجوز استعمال الفراغ الكائن بين النضبة والسطح إلا للخرن ولخزان الماء .

خرانات المياه  
المادة ( ٦ )  
لا يجوز إقامة خرنانات الماء فوق أسطحة الدور ، إلا وفقاً للتعليمات التي تقررها وتوافق عليها اللجنة المحلية من حيث مواقع تلك الخرنانات ومواد البناء التي تبنى منها وتصميم المحيطات المحيطة بها وتصميم إغظيتها.

الأنية الخارجية  
المادة ( ٧ )  
١ - لا يسمح بإقامة أنية خارجية في أية منطقة إذا كان من رأي اللجنة المحلية أنه يمكن إقامة طابق أرضي سفلي فيها .  
٢ - إذا كان من رأي اللجنة المحلية أنه لا يمكن إقامة طابق أرضي سفلي يجوز إقامة بناية خارجية في الراوية الخلفية من عرصة البناء بحيث لا تزيد مساحة البناية الخارجية المذكورة على المساحة المبنية في الحقل الرابع من جدول المناطق إزاء المنطقة المختصة . ويشترط في ذلك أن يطرح نصف مساحة البناية الخارجية المذكورة من المساحة المصرح بها للبناية ، وفقاً للحد الأعلى للنسبة المثوبة المبنية في الحقل الثالث من الجدول المذكور إزاء المنطقة المختصة .

٣ - في حالة الانحدار الشديد في العرصة المراد إنشاء البناء عليها يسمح بإقامة البناية الخارجية في الجهة الأمامية بشرط أن لا يتعدى ذلك خط البناء المقرر .

٤ - لا يجوز أن يتجاوز طول أية بناية خارجية ضعف عرضها .

٥ - لا يجوز أن يتجاوز ارتفاع أية بناية خارجية ثلاثة أمتار .

٦ - لا يجوز فتح أية شبايك أو أبواب أو أية نوافذ أخرى في أية بناية خارجية تطل على أرض مجاورة .

٧ - عندما تقام بناية خارجية في أية منطقة من مناطق السكن ( أ ) و ( ب ) و ( ج ) يجب أن تسع لايوا سيارة واحدة على الأقل وبالإضافة إلى ذلك يجوز أن تحتوي على غرفة للتسليم وغرفة للخرن المنفصلة الأشخاص الساكنين في الدار المقامة على العرصة ، ويشترط في ذلك أن لا تزيد مساحة غرفة التسليم أو غرفة الخزن على ١٠ أمتار مربعة .

الطوابق الثالثة  
المادة ( ٨ )  
١ - لا يسمح بإنشاء طابق ثالث في أية دار واقعة في منطقة سكن ، إذا كان من رأي اللجنة المحلية أن انحدر موقع البناء يمكن من إنشاء طابق أرضي سفلي للدار ، ولو لم يبن فيها طابق كهذا .  
٢ - عندما يسمح بإقامة الطوابق الثالثة ، يجوز بناء هذه الطوابق في مختلف المناطق المذكورة في الحقل الأول من جدول المناطق بمقدار الحد الأعلى للمساحة المبنية في الحقل السابع من الجدول المذكور إزاء المنطقة المختصة .  
٣ - لا يسمح بإقامة طابق ثالث في منطقة السكن ( ب ) إلا إذا كان مدخله وفقاً في شقة الطابق الأول .

ج - المسافة بين خط البناء وخط الارتداد

المادة ( ٩ )  
لا يجوز إقامة دار في أية منطقة من مختلف المناطق المبنية في الحقل الأول من جدول المناطق إلا إذا كان بعدها عن حد الطريق المتاخمة لها لا يقل عن البعد المقرر في الحقل السابع من الجدول المذكور إزاء المنطقة المختصة .

الارتداد

المادة ( ٢ )  
لا يجوز إقامة دار في أية منطقة من مختلف المناطق المبنية في الحقل الأول من جدول المناطق إلا إذا توفر فيها الحد الأدنى للارتداد المقرر في الحقل الثامن من الجدول المذكور إزاء المنطقة المختصة ويشترط في ذلك ما يلي :

أ - إذا كان قسم من أية دار تقع في منطقة تجارية أو صناعية بعد أكثر من ١٢ متراً من خط البناء يجب أن لا يقل الارتداد الجانبي لذلك القسم من الدار عن الارتداد الخلفي المقرر للدار .

ب - إذا كان من رأي اللجنة المحلية أن حجم وشكل أية عرصة طبق عليها مشروع تقسيم وضع موضع التنفيذ قبل بدء العمل بهذا المشروع ، يستوجب بعض التسهيلات في ارتدادات الدار على هذه العرصة يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء أن تسمح بذلك التساهل .

ج - إذا كان من رأي اللجنة المحلية أن قياس وشكل أية بناية قائمة ببراز التساهل في ارتدادات أية إضافة إليها ، يجوز للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء منح هذا التساهل بشرط ألا يزيد مجموع مساحة أرضية البناية بعد إنشاء الإضافة عن الحد الأعلى للنسبة المثوبة من العرصة التي يجوز البناء عليها كما هي مدرجة في الحقل الثالث من جدول المناطق .

المرصات غير منتظمة الشكل  
المادة ( ٣ )  
يجوز في المرصات غير منتظمة الشكل انقاص الحد الأدنى للارتداد الجانبي والخلفي المقررين في الحقل السابع من جدول المناطق بمقدار الربع .

المرصات الواقعة على مفترق الطرق  
المادة ( ٤ )  
في المرصات الواقعة على مفترق الطرق المتاخمة لطرق غير متساوية العرض يقرر الحد الأدنى للمسافة من وسط الطريق إلى أي قسم من الدار المقامة على تلك العرصة وكذلك يقرر الحد الأدنى للارتداد الأمامي الأول لأي قسم من الدار المقامة على تلك العرصة وفقاً لأحكام المادتين ( ١ ) و ( ٢ ) من هذا القسم كما لو أن عرض كل من الطرق المذكورة يساوي عرض أحدهما تلك الطرق .

حيطان الدور وسوار الحدود في ملتقى الطرق  
المادة ( ٥ )  
لا يجوز أن يبرز حائط أية دار أو سور أية حدود عرصة في ملتقى طريقين عن قوس الدائرة المبين على خارطة أي مشروع تنظيم مدن كخط طريق ، وإذا لم يبين ذلك القوس يجب أن لا يبرز عن قوس تماس خطي الطريقين بحيث لا يقل بعد نقطة التماس عن ( ٨ ) أمتار من نقطة تقاطع خطي الطريقين ويعتبر ذلك القوس خط الطريق .

د - ارتفاع الدور

ارتفاع الدور  
المادة ( ١ )  
لا يجوز إقامة أية دار في أية منطقة من مختلف المناطق المذكورة في الحقل الأول من جدول المناطق على ارتفاع يتجاوز الحد الأعلى للارتفاع المقرر في الحقل الخامس من جدول المناطق إزاء المنطقة المختصة ، غير أنه يجوز للجنة اللواء بناء على توصية اللجنة المحلية أن تسمح بزيادة ارتفاع الدار أكثر من الحد الأعلى المذكور لكي تصح الدار على علو واحد مع الدور القائمة التي يزيد ارتفاعها عن الارتفاع المذكور أعلاه .

الدور في المنطقة التجارية والصناعية  
المادة ( ٢ )  
لا يجوز أن يزيد ارتفاع أي قسم من الدور في المناطق التجارية والصناعية في الجهات الجانية والخلفية التي يتجاوز بعدها عن خط البناء ١٢ متراً عن ضعف ونصف ضعف المسافة من ذلك القسم من الدار عن الحد الجانبي والخلفي من العرصة .

[illegible][illegible]



## ٥ - تصميم الانية ومظهرها الخارجي

الاشراف على  
التصاميم المادة ( ١ )  
تتأط باللجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء الرقابة على تصاميم الانية التي يراد انشاؤها في أية منطقة  
جميع الامور المتعلقة بالمظهر الخارجي واختيار المواد وطريقة الانشاء .

الانيةغير التامة  
الانشاء المادة ( ٢ )  
كل بناءة سواء تم انشاؤها ضمن الحدود المصرح بها في هذا النظام أم لا ، ينبغي ان تنشأ وتتم على وجه  
يكون فيه مظهرها الخارجي كأنها تامة الانشاء وأن تكون متفقة مع متطلبات هذا النظام أو أي نظام من الأنظمة  
المعمول بها من حيث المظهر الخارجي والمواد المستعملة في واجهات الانية واقامة خزانات الماء والبراريق  
التصل وسلم الدرج ، والبلكونات وكل أمر آخر متعلق بمظهر البناية الخارجية .

الحجارة  
الاستعملة في  
واجهات الانية  
في المنطقة  
التجارية المادة ( ٣ )  
أ - تبنى الحيطان الخارجية في مناطق السكن والمناطق التجارية للدور وكافة الانشاءات والبنائيات  
والشرفات وأعمدها المدقوقة وواجهات الحيطان بالحجارة الطبيعية المربعة المدقوقة .  
ب - تبنى الحيطان الخارجية المطلقة على الطريق في المنطقة الصناعية بالحجارة الطبيعية المربعة  
المدقوقة .

الدرج الخارجي المادة ( ٤ )  
لا يسمح بانشاء ادراج خارجية سوى ما يؤدي إلى الطابق الارضي .

تخطيط الارض  
الكثافة حول  
الدور وتسويتها  
وزرعها المادة ( ٥ )  
يجوز للجنة المحلية أن تكلف المالك بأن يقدم إليها تصميماً يبين فيه تخطيط الارض الفضاء الكائن  
حول الدار وكيفية تسويتها وزرعها بالنباتات لنيل موافقتها عند تقديم الطلب للحصول على تصريح لبناء تلك  
الدار ويجوز للجنة المحلية أن تشترط في التصريح تخطيط الارض المحيطة بالدار وتسويتها وزرعها بالنباتات  
وفقاً للتصميم الموافق عليه ولا تعتبر الدار تامة الانشاء إلا إذا خططت الارض الكائنة حولها وسويت وزرعت  
بالنباتات على الوجه المذكور .

الشرفات  
( البلكونات ) المادة ( ٦ )  
لا يجوز انشاء أية شرفة ( بلكون ) إلا وفقاً للشروط التالية :

أ - يسمح باقامة الشرفات في المناطق التجارية إذا كانت تؤلف جزءاً من مشروع معماري .

ب - لا يجوز أن تبرز الشرفة على الطريق أكثر من ٨٠ سنتيمتراً .

ج - لا يجوز أن تبرز الشرفة أكثر من مترين عن واجهة أية دار .

د - لا يجوز أن يكون أي قسم من الشرفة أقرب إلى حدود العرصه من الحد الأدنى للارتداد الاسمي  
أو الجاني أو الخلفي حسب مقتضى الحال ، المقرر في الحقل الثامن من جدول المناطق ازالة المنطقة  
المختصة .

المادة ( ٧ )  
لا يجوز ان تنشأ المظلات البارزة أو البروايزات الأخرى فوق الابواب والنوافذ على ارتفاع يتجاوز  
٢٥ سنتيمتراً من الفتحة .

المادة ( ٨ )  
ينبغي أن يحاط كل سطح مستو ، يمكن الوصول إليه بأية طريقة من الطرق بدارازين براسيت متصل لا  
يقل علوه عن ٩٠ سنتيمتراً .

المادة ( ٩ )  
يجوز للجنة المحلية أن تضيف إلى الشروط الملحقه برخصة البناء شروطاً بشأن دق الحجارة والكحطة  
والدهان ونوع وشكل القفصارة .

المادة ( ١٠ )  
لا يجوز نصب أي عمود أو سارية لاسلكي أو أي نصب آخر من أي نوع على أي سطح إذا كان من  
نوع لم توافق عليه اللجنة المحلية .

المادة ( ١١ )  
لا يجوز استعمال الزيتكو المضلعة والصفيح ( الصاج ) خارجياً في أية بناية أو أي انشاء مهما كان نوعه .

المادة ( ١٢ )  
تنشأ جميع جدران الأسوار ضمن منطقة المشروع من الحجر وإذا استحصل على رخصة بناء يجب أن  
تحاط قطعة الأرض بسور مناسب ولايجاد مظهر موحد فان انشاء وارفعاف وكيفية بناء مثل هذا السور يجب  
أن يتال موافقة اللجنة المحلية ويجب ألا يتجاوز ارتفاعه المترين فوق معدل مستوى الأرض .

المادة ( ١٣ )  
إذا اقيم على أية بناية نصبه من القرميد فان المساحة الكائنة تحت مثل هذا السقف يجب أن يوضع فيها  
خزانات المياه وتستعمل فقط للخرين .

المادة ( ١٤ )  
يجب على صاحب الملك أن يزيل على نفقته الخاصة خلال أي وقت توعر به اللجنة المحلية أية انشاءات  
مؤقتة كشرقات الزيتكو المضلعة الخ . خلال المدة التي تعينها اللجنة المحلية .

و - أحكام اضافية لبعض المناطق

المادة ( ١ )  
لا تصدر رخصة لاقامة أية بناية أو لاجراء أية أشغال في المنطقة الأثرية إلا إذا أحيل ذلك الطلب من  
قبل اللجنة المحلية إلى مدير دائرة الآثار ، لبيان الشروط ( إذا وجدت ) التي يريد من اللجنة المحلية  
أن تقرضها في الرخصة .

هكذا من أهل

المقايير المادة ( ٢ )  
لا يسمح استعمال أية أرض كمقبرة إلا إذا وافقت دائرة الصحة على موقعها وما لم توافق أيضاً اللجن المحلية ولجنة اللواء على ذلك الموقع .

الأبنية الخطرة المادة ( ٣ )  
يحق لمهندس البلدية أن يبين إلى المبنى الذي يستتوبه ، إزالة أي خطر وتصلح أو تغيير أي بناء يكون في رأيه بحاجة سريعة وماسة للإصلاح أو التغيير بالنظر إلى حالته الخطرة أو غير المستقرة ( المتزعزعة ) وكل تصلح أو تغيير أجبر على هذه الصورة يجب القيام به بموجب تعليمات مهندس البلدية على نفقة المالك .

### الفصل السابع

#### صلاحيات خاصة

منع المكارة المادة ( ١ )  
يحق للجنة المحلية أن تقوض في أية رخصة أو أي تصريح يطلب إصداره القيام بأية اشتغال على أية أرض أو ببناء أو لاستعمالها الشروط التي ترتبها التحول دون المكارة الناشئة عن الصوت أو الارتجاج أو الهمهمة أو الأتارة غير المستوفاة الشروط ، أو التصرف بالنفايات أو عن أية مكرهة أخرى قد تلتحق بالمجاورين من جراء ذلك العمل أو الاستعمال .

تجديد الرخصة المادة ( ٢ )  
يحق للجنة المحلية أن تجدد أية رخصة بناء صدرت قبل بدء العمل بهذا المشروع بعد اجراء التفتيات الضرورية فيها لجعل شروطها مطابقة لاحكام هذا المشروع .

شهادة الاشتغال المادة ( ٣ )  
عند اتمام دار صدرت رخصة بها ، تصدر اللجنة المحلية شهادة تشعر بان الدار المذكورة صالحة للاشتغال . ويشترط في ذلك ان يجوز للجنة المحلية ان ترفض اصدار هذه الشهادة اذا كانت الدار غير مطابقة للشروط المدرجة في الرخصة او لبعض ما يتطلبه هذا المشروع او أي نظام آخر .

لا يجوز اشتغال أية دار أو استعمالها الا بعد الحصول على شهادة اشتغال من اللجنة المحلية .

حفظ الرؤية المادة ( ٤ )  
على الرغم مما ورد من الاحكام في هذا النظام فيما يتعلق بارتفاع الأبنية ، يحق للجنة المحلية بموافقة لجنة اللواء ايضاً ان تخفض الارتفاعات المقررة بقصد حفظ نطاق الرؤية من أية طريق أو ساحة عمومية او ملعب من ملاعب التسلية أو أي اثر تاريخي أو موقع أثري ويشترط في ذلك انه حين تخفيض ارتفاع البناية يجوز للجنة المحلية ان تزيد النسبة المئوية للمساحة المسموح بالبناء عليها من تلك القطعة على ان تراعي جميع خطوط البناء والارتفاعات المقررة في المشروع ، كما يجوز للجنة المحلية الا ترخص البناء على أي منطف اذا لم تتوفر في تصميمه الرؤية الكافية للمساحات والشوارع المحيطة ، بحسب رأي مهندسها .

تفويض الصلاحيات المادة ( ٥ )  
مع مراعاة احكام القانون يجوز للجنة اللواء واللجنة ان تفوضا الصلاحيات المخولة لهما بمقتضى هذا المشروع الى رئيس كل منهما ، او الى مهندس البلدية او لكليها او الى لجنة خاصة يبينها من اعضائها رغبة في تحقيق اهداف هذا المشروع .

### الفصل الثامن

#### تبليغ المستندات

طريقة التبليغ المادة ( ١ )  
يعتبر كل اعلان أو أمر أو مستند آخر ، يقضي هذا النظام أو يصرح بتبليغه أنه بلغ حسب الاصول إذا سلم في آخر عنوان للشخص الموجه إليه ، وإذا كان موجهاً الى صاحب أو مشغل أية أرض أو بناية يعتبر أنه بلغ حسب الاصول لدى تسليمه أو تسليم نسخة منه الى شخص من الأشخاص الموجودين في الأرض أو البناية إذا لم يكن فيها شخص يمكن تبليغه له ، ويمكن تبليغه أيضاً بالبريد برسالة مسجلة مستوفاة الأجرة ، وإذا جرى تبليغه بواسطة البريد يعتبر أنه بلغ في الحين الذي تصل فيه الرسالة إلى المرسل إليه في سياق البريد الاعتيادي ، ويكفي لاثبات هذا التبليغ أن تقام البينة على أن الاشعار أو الأمر أو المستند الآخر المبحوث عنه قد عنون كما يجب وارسل في البريد المسجل ، ويمكن عنونة أي إشعار أو أمر أو مستند آخر يقضي هذا النظام بارساله إلى مالك أو مشغل أية أرض أو بناية بكتابة لفظة ( مالك ) أو ( مشغل ) الأرض أو البناية المبحوث عنها دون ما حاجة الى ذكر أي اسم أو وصف آخر .

النشر في الجرائد المادة ( ٢ )  
إذا تعذر التحقق من اسم أو عنوان المالك تحققاً لا يشوبه شك ، يجوز نشر إعلان في إحدى الصحف المنتشرة في المملكة الأردنية الهاشمية ، يكلف فيه أي شخص يدعي بأي حق في الأرض أو البناية المبحوث عنها ، بمرعاة الشروط الواردة في الاعلان ويعتبر نشر الاعلان على هذا الوجه في الصحف بمثابة تبليغ صحيح وكاف .

### الفصل التاسع

#### نفقات المشروع

استرداد النفقات المادة ( ١ )  
يحق للجنة المحلية أن تنفق المصروفات الضرورية لتحضير أي مشروع تفصيلي أو مشروع تقسيم إيفاء بالنايات المقصودة من هذا المشروع ، ويحق للجنة المحلية أن تحصل هذه النفقات من مالكي الأراضي التي تنطبق عليها المشاريع التفصيلية ومشاريع التقسيم المذكورة كل منهم بالنسبة لمساحة الأرض التي يملكها والتي ينطبق عليها المشروع .



## قرار رقم ( ٢ )

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٠ رقم ١٢٢٧/١/٦/١١ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة السادسة من النظام رقم ١٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل لنظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة وبيان ما إذا كان حق وزير البرق والبريد في اجراء أية تسوية أو مصالحة مع الاشخاص الذين يخالفون أحكام نظام الاجهزة اللاسلكية اللاقطة رقم ١ لسنة ١٩٥٥ المنصوص عليه في هذه المادة يعطيه صلاحية الاعفاء من الغرامة أم لا .

وبعد الاطلاع على المخابرات الجارية بهذا الموضوع بين وزير المدلية ورئيس ديوان المحاسبة ودولة رئيس الوزراء وتديق النصوص القانونية تبين لنا ان المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( يحق لوزير البرق والبريد ان يجري أية تسوية أو مصالحة تقتضيها ظروف القضية ) .

وحيث ان المصالحة بالمعنى المنصوص عليه في القانون العام هي التنازل عن جزء من الحق وليس اسقاطه أو البراء منه بتمامه ، كما ان التسوية تفيد معنى المعادلة بقرير وسط بين حدين .

فاتا نرى ان حق الوزير في اجراء التسوية أو المصالحة لا يعطيه صلاحية اعفاء المخالف من الغرامة كلياً .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

١٩٦١/٤/١٦

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
رئيس محكمة التمييز  
علي مسبار

عضو  
محكمة التمييز  
موسى الساكت

عضو  
محكمة التمييز  
الياس الطوري

عضو  
المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء  
( مخالف )

عضو  
مندوب وزارة البرق والبريد  
( مخالف )

## قرار المخالفة

لو أن واضح النظام اكتفى باستعمال كلمة مصالحة لما اختلفت مع الأكثرية الفاضلة في الاستنتاج الذي ذهبت إليه . إلا أن من قواعد التفسير الكلية أن أعمال الكلام خير من إهماله وأن الشارع بخلاف الأديب لا يستعمل الألفاظ عيشاً وعلى سبيل الترادف بل لاداء معنى معين ، فلو رمى إلى المصالحة بمعناها القانوني المعروف وحسب لاكتفى باستعمال هذه اللفظة ، لكنه لم يكتف بها واستعمل لفظة أخرى هي التسوية وليس للتسوية معنى قانوني محدد كما للمصالحة . وعليه فلا بد لنا أن نفترض بأنه لم يستعمل هذه اللفظة عيشاً بل أراد بها معنى أوسع يدخل في المصالحة . وعلى هذا الأساس أرى مع الاحترام لرأي الأكثرية الفاضلة ان الشارع قد قصد منح الوزير صلاحيات أوسع من المصالحة بمعناها القانوني المعروف مما ينطوي في رأيي على الاعفاء الكلي في الحالات التي يراها لائحة باستعمال مثل هذه الصلاحية .

١٩٦١/٤/١٦

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء  
شكري المهدي

## قرار المخالفة

اني اوافق رأي المستشار القانوني فيما ذهب إليه من تفسير وأخالف بذلك رأي الأكثرية وأضيف الى ذلك أن القصد من وضع المادة ٢٣ والتي تنص على أنه يحق لوزير البرق والبريد اجراء أية مصالحة أو تسوية تقتضيها ظروف المخالفة ليس معناها القانوني المعروف بالمصالحة لأن كلمة التسوية لها معنى قانوني واسع وتعتبر ككلمة SETTLEMENT باللغة الانجليزية ، فمعنى المصالحة أخذ وعطاء يتم برضاء الطرفين أما التسوية فليست مقيدة بشرط ويحكم بموجبها صاحب الصلاحية حسبما يراه مناسباً بنقض النظر عن رضا الطرفين . فاذا قصد الشارع كما ذهبت إليه الأكثرية على أن المعنى هو « المصالحة » فحسب لما كان هنالك من وجوب لاضافة كلمة « تسوية » ويقتصر على كلمة « المصالحة » فقط . ومن المعلوم أن التفسيرات القانونية تختلف عن التفسيرات الأدبية بحيث توضع الصيغ واضحة لا تحتل التأويل وفي حاله وجود استعمال الكلمات والعبارات ذات المعاني المتعددة أي التي تتأول إلى معان مختلفة ينص الشارع على المعنى المقصود في تلك العبارة أو الصيغة حتى لا يكون هناك تأويل آخر أو اجتهاد . ومن هذا نجد أن النص الذي وضع في صلب تلك المادة واستعمال كلمتي المصالحة ثم التسوية دليل قاطع لا التباس فيه ولا إبهام على وجوب إعطاء صلاحية لوزير البرق والبريد يفرض الغرامة أو الاعفاء كلياً كان أو جزئياً ، هذا النص القانوني الذي قصد إليه الشارع في وضع هذه الصيغة ولو لم يكن كذلك لاقتصر على وضع كلمة « مصالحة » التي ذهبت إليه الأكثرية في إعطاء قرارها وبخالفته الأقلية بهذا الموضوع ولقد جاء في الفقرة الأخيرة من قرار الأكثرية أنها اعتبرت عبارة الرسم المضاعف غرامة مع أنه لم يرد ذلك في المادة ٢٥ ، التي تنص على أن كل من يتخلف عن تجديد رخصة جهازه الذي يجوزته حتى نهاية ٣٠ حزيران من كل عام يستوفى منه رسم الرخصة مضاعفاً ، فالغرامة هنا لم ترد بتأناً ، ولكنها وردت في المواد الأخرى التي لا تتعلق بالموضوع المختلف عليه وهذا يدل على عدم دراسة النظام دراسة دقيقة في جميع نصوصه ، ناهيك عن ذلك فإن هذا النظام من التشريعات العربية التي طبقت كما طبقت الأردن ، ولا شك أن المشرعين هناك بما هو مشهود لهم من دراسة واسعة في هذه النواحي لم يغرب عنهم هذا الأمر .

فإن أجازت الدولة رأي الأكثرية لا بد من تعديل هذه المادة المختلف عليها تعديلاً يقيد وزير البرق والبريد بتأدية الصالحة فقط وتمنع عنه حق التسوية أما ترك هذه المادة على ما هي عليه الآن وتفسيرها هذا التفسير فيتنافى مع أحكام وروح القانون وما قصد به الشارع في الأصل .

وكيل وزارة المواصلات/ البرق والبريد  
عبد المجيد مرتضى

## قرار رقم ( ٣ )

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٠ رقم ٥٠٧١ . اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص الفقرة ( أ ) من المادة ١٥ من نظام النقل على الطرق رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ وبيان ما إذا كان رسم معاينة المركبة الميكانيكية المفروض بموجب هذا النص يستوفى عن معاينة المركبات الميكانيكية العمومية فقط أم عن معاينة المركبات الخصوصية أيضاً . وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير الداخلية المؤرخ ١٩٦١/٤/١٨ وكتاب مدير السير العام المؤرخ ١٩٦١/٤/١٦ وتديق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة ( أ ) من المادة ١٧ من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن المركبات النارية على اختلاف أنواعها تكون خاضعة لفحص في يجري لدى سلطة الترخيص عند اصدار رخصة السير وتجديدها في كل مرة ويشمل ذلك السيارات العمومية والخصوصية والحكومية على السواء .